ايلينا مودرجنسكايا



الأمم والمسألة القومية

ايلينا مودرجنسكايا



ايلينـا مودرجنسكايا دكتـور في الفلسفة ورئيسة فـرع في معـهد الفلسفة في اكاديمية العلوم السوفيانية ، ومؤلفة عدة مؤلفات نشرت في الاتحـاد السوفياتي وفي الخارج ، منـها : « ايديولوجية الاستعمار المعاصر » ، « تفكـك النظام الاستعماري » و «ايديولوجية الامبريالية» وغيرهـا .

عصر تحرر الشعوب

عندما يعير خلفاؤنا التفاتة الى القرن العشرين ، لا بـد ان يطلقوا عليه اسم قرن الثورات الاجتماعية والوطنية ، قرن التحرر الاجتـماعي والوطني .

ان تطور الانسانية الاجتماعي يثبت بأن زمننا يتميز بحلول عصر تحرر الشعوب المضطهدة . فالعالم مسرح لحركة تطور حتمية لا تقبل الرجوع هي ازالة النير القومي بكل اشكاله . اننا نشهد عملية انهيار النظام الاستعماري المخزي وقيام مبدأ السـيادة الوطنية ، وتغيير العلاقات الاجتماعية وتوطيد وحدة الأمم ، ومن ثم تفتح الثقافات الوطنية وتفاعلها على اساس الاشتراكية .

كل هذه العمليات التي تتم في حياة الشعوب ليست مـن قبيل الصدفة . ففي حين خلقت الراسمالية ، بموجب علاقـات السيطرة والتبعية الخاصة بها ، نظاما استعماريا عالميـا تميـز باستثمار الامم واضطهادها ، فان اقامة وتوطيد كيـان اجتماعي واقتصادي اشتراكي هما مرتبطان ارتباطا لا انفصام له بأزالـة الاستعمار ، ومتميزان بانعتاق الامم وتحررها وحق تقرير مصيرها وازدهارها .

لقد تغيرت خريطة العالم السياسية جذريا امـام اعيننا . فقد ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية ستون دولـة وطنـية ذات سـيادة .

لقد تباينت وجهــات نظر العلــماء من مختلف المدارس والاتجاهات في تقييم هــذه الظــاهرة التاريخية . ويــظهر رأي ايديولوجيي البرجوازية الامبرياليــة بأوضح شكل في **حوليــات الأكاديمية الاميركية للعلوم السياسية والاجتماعية** ، القائلة بــأن الامم « تشكل اختلالا سياسيا مذهلا في زمننا » (**حوليــات الأكاديمية الاميركية للعلوم السياسية والاجتماعية** ، في « آسيــا والقيادة العالمية المقبلة » ، العدد ٣١٨ ، تموز ١٩٥٨ ، ص ٦٨) . بينما يعتبر العلماء الماركسيون ، مقابل ذلــك ، بأن عملية تكون الأمم الجديدة والدول الوطنية هي عملية طبيعية خاضعة لسنة التــطور .

هذا التباين ليس نتيجة الصدفة : فنحن أمـــام خطــين متعاكسين في كل القضايا الأساسية الخاصة بالامم ، وموقفين مختلفين سواء في الميدان الايديولوجي ام في الفلك السياسي . لنحلل بعض هذه المسائل .

النظريـــات المنافية للعلم حول الامة

في مادة السياسة الوطنية ، من المهم اعطاء تحديد علمي للامة. **ففي الغرب عدد من التحديدات يتبين لنا من تحليلها انها ذات نقطة** مشتركة وهي انطلاقها لا من الحياة الاجتماعية والتاريخية الحسية للناس ، ولكن من معرفتهم او من الظاهرات ذات الطابع البيولوجي والسياسي . **ومن البديهي ان هذه النظريات سيظهر بطلانها تماما** اذا أخضعت لتجربة الحياة .

وهكذا فان اصحاب النظريات العنصرية يخلطون بين الامة ، وهي مقولة اجتماعية ، مع العنصر ، وهو مقولـــة بيولوجيـــة ، فيقسمون الأمم ، على أساس التباين في العنصر ، الى « عليـــا » و « سفلى » معلنين أن **الاولى** جديرة بأن تحـكم والثانية بـأن تحكم . ان اصحاب **نظريات** العنصرية الوقحة هم الذين أوحــوا بالفتوحات الاستعمارية . وهكذا ، فان العالم الاجتماعي الفرنسي « غوبينو » كان يعلن ، في مؤلفه : ((**محاولة حول عدم تســـاوي العناصر البشرية**)) ، تفوق الأريين .

أن النظريات البيولوجية العنصرية تبرر النير الاستعماري ، **بالحديث مجدداً عن الخرافة المنافية للعلم القائلة « بعدم تساوي »** العناصر ، وبتفوق البعض على البعض الآخر . ولكن ، ليس ثمة ما يسمح بهذا الادعاء ! فحسب معطيات دراسة الـتاريخ الطبيعي العنصر ، تتألف الانسانية من جماعات من الناس تكونت تاريخيا ،

لها سمات طبيعية فارقة ، كالتلوين في البشرة والشعر ، الخ . هذه الفوارق القليلة الأهمية ، الناتجة عن الظروف الجغرافية في الماضي البعيد حيث كانت الشروط المناخية تفرض تأثيرا كبيرا على نمط الحياة ، لم تعد لها اليوم أية أهمية .

فليس هناك أي مبرر للحديث عن تفوق عنصر على آخر انطلاقا من الخصائص الطبيعية . فاننا نعلم على سبيل المثال بأن متوسط حجم دماغ الانسان الذي عاش في « نياندرتال » منذ خمسين الفا من السنين كان ١٥٢٥ سنتمترا مكعبا ، مقابل ١٤٥٠ سنتمترا مكعبا عند الاوروبيين المعاصرين . حسب نظرية العنصريين ، كان علينا اذا ان نعترف بأن البيض متخلفون ذهنيا عن انسان « نياندرتال » .

أما حول مزاعم العنصريين القائلة بأن الشعوب الملونة عاجزة عن تطوير الثقافة والحضارة ، فالجدير بالملاحظة انه كان لعدد من بلدان آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية ثقافة عالية التطور في عصر كانت فيه شعوب بلدان أوروبا الغربية تخطو خطواتها الأولى .

والعصر الحالي بنوع خاص هو الذي يدحض بشكل قاطع اكاذيب العنصرية . فالبناء الاشتراكي في الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية الآسيوية ، يظهر بشكل بديهي جدارة الشعوب التي كانت متخلفة ، ببعث اقتصادها وثقافتها . فالبلدان التي زعزعت النير الاستعماري (الهند ، اندونيسيا ، الجمهورية العربية المتحدة ، الخ ...) والتي لقيت شعوبها معاملة احتقار من الامبرياليين وايديولوجييهم ، تقف اليوم بين القوى التي تلعب دورا أوليا في العلاقات الدولية .

أن الحياة تظهر بطلان النظريات العنصرية ، مما يفرض تأثيره على الايديولوجية الامبريالية . لقد ازدادت صعوبة الدفاع الصريح عن النظريات العنصرية القديمة . ولكن العنصرية لا تنوي الاستسلام ؛ فاننا نجد بسهولة مظاهر هذه الايديولوجية المقيتة في ادب البلدان الغربية وصحافتها ، وكذلك في النشاط السياسي للامبرياليين .

وهكذا فان الصحافة الامبريالية في تفسيرها لأحداث الكونغو لا تستطيع اخفاء حقدها على شعوب افريقيا ، الشفوفة

بالحرية . « فالتايم » الاميركية تجهد لاظهار الثوار الكونغوليين وقوادهم « كمتوحشين » ، عاجزين عن فهم الطابع « الانساني » لـ « رسالة » الدول الغربية . وتؤكد المجلة بافتراء بان « الحضارة الافريقية السوداء » مع كل ما لها من « صفات السيادة والحكومات والتمثيل في الامم المتحدة » ليست جدية ، لأننا لا ندري حتى الآن ما اذا كانت ستكتسب « الذكاء خلال فترة يمكن تحديدها » . (التايم – ٤ كانون الأول ١٩٦٤ – ص ٢٧)

وجدير بالملاحظة انهذه الصراحة لا يتسم بها كل العنصريين. فالايديولوجيون الغربيون ، الاكثر ذكاء ، يغيرون اساليبهم ، فيقلعون عن التصريحات العنصرية الصرف . ولكنهم كأولئك غير جديرين باعطاء تحديد علمي للأمة ، اذ يبحثون عن هذا التحديد من خلال الطابع القومي الخاطيء المفهوم ، من خلال الوعي القومي ، من خلال شعور غامض « بالجماعات القومية » او من خلال « شعارات قومية » مضادة كليا للعقل ، او من خلال مؤسسات سياسية ، بشكل خاص في الدولة الوطنية . انهم ينقلون قضايا الأمة من ميدان الممارسة الاجتماعية الواقعية الى ميدان الوعي او المعرفة ، جاعلين من الأمة مشتقا من المعرفة الفردية او الجماعية وبذلك يقفون في مواقع المثالية الفلسفية . واذا تبنينا وجهة نظرهم ، فانه يكفي ، لحل المسألة القومية ، ان نغير موقف الناس بالنسبة للأمم ، ان « نوسع » وعيهم ليتخطى الحدود القومية ، حسب تعبير علماء الاجتماع البرجوازيين ، وبذلك تستبعد المسألة القومية .

بديهي هو المغزى السياسي لهذا المفهوم . فاذا بطل وجود الامة من حيث هي ظاهرة اجتماعية موضوعية ، فلا معنى للنضال من اجل توطيد السيادة الوطنية ونضال شعوب البلدان المستعمرة والتابعة في سبيل تحررها . هذا ما يعمل لاثباته ايديولوجيو الامبريالية ، المهتمون بسحق حركات التحرر الوطني .

هناك تنوع كبير في الطرائق الحسية للتحديد المثالي لطبيعة الأمم ، وفي اشكال تزييف القوانين الموضوعية ، ولكن باستطاعتنا التأكيد بأن النظريات الغربية الحديثة حول الأمة

تتميز بصورة رئيسية بنوع من « النفسنة » (أي تفسير قضايا المجتمع على أساس نفسي ـ المعرب)

ان « نفسنة » المسائل الاجتماعية يتميز بها بشكل عام العلم الاجتماعي الغربي الحديث . وأساليب اضفاء طابع بيولوجي على المجتمع والظاهرات الاجتماعية ، وهي الرائجة منذ بعض الوقت ، استبدلت بعوامل نفسية وثقافية يستخدمها علماء الاجتماع الغربيون اكثر فأكثر ليتجنبوا عمداً الولوج الى جوهر الظاهرات الاجتماعية .

هناك عدد من النظريات النفسية ـ الاجتماعية عن الأمم . أن العالم الاجتماعي البريطاني « و. ماك دوغال » (١٨٧١ ـ ١٩٣٨) ، وهو احد مؤسسي النظرية النفسية ـ الاجتماعية ، وخصوصا « نظرية الغرائز » . يجعل من الوعي الجماعي أساسا للأمة ، فيشرح الفروقات القومية بين الشعوب بواسطة اختلاف قوة المشاعر والغرائز لدى الأفراد ، وخصوصا غرائز التجمع القبلي والتصلب والانصياع الخ . (و. ماك دوغال ، **« المعرفة الجماعية »** نيويورك ـ لندن ١٩٢٠ ، و **« الفساد القومي »** ، لندن ١٩٢١) . وان الامة بسماتها المميزة وبصفاتها المكونة تاريخيا ، لا تدخل في نطاق دراسة اتباع « نظرية الغرائز » .

وهناك ممثلون آخرون للنظرية النفسية ـ الاجتماعية ، أمثال **« هـ. بونر »** و **« أ. كاردينر »** ، يقومون بأبحاث حول الـ « تركيب النفسي » للأمم انطلاقا من مسلك الأفراد ، الذي يشكل « مثال التحضر » ، او « شخصية رئيسية » تناقلتها الاجيال دون ان تتبدل (هـ. بونر : **« علم النفس الاجتماعي »** نيويورك ـ ١٩٥٣ ، أ. كاردينر : **« الحدود النفسية للمجتمع »** نيويورك ١٩٤٥) . هذا المفهوم نجده قائما بصورة منطقية في أساس الآراء البسيكو ـ عنصرية ، لأنه يقسم الشعوب الى « عليا » و « سفلى » معطيا الاولى نزعة نفسية للسيطرة والثانية نزعة خضوع .

ويضاف غالبا أن انحطاط بعض الشعوب نفسيا عن البعض الآخر وتأخرها عنها لا يرجعان لأسباب بيولوجية بل لاسباب غريبة (خارجية) غير ثابتة . لأن « التركيب النفسي » قابل

لتتبدل بتأثير « من الخارج » . ولذلك ، يزعمون ان الشعوب ذات « الذهن المتوقد » مدعوة لاسداء هذه المساعدة « من الخارج » للشعوب المتخلفة . وبذلك يرمي العلماء البرجوازيون اصحاب النظرية « النفسية ــ الاجتماعية » الى تبرير التدخل الامبريالي في شؤون بعض البلدان النامية ، وقد كتب العالم النفسي ــ الاجتماعي **« ج. ونترينجر » :**

« عندما نقول «متخلفة» فهذا لا يعني ولا يمكن ان يعني انها « غير قابلة للتثقيف » ... فمن الخطأ الفاضح اعتبار ركود الانسان الاسود بمثابة شيء نهائي . ان رسالتنا تقضي بقيادته وتوجيهه نحو مستوى انساني ارفع » . (ج. ونترينجر : **« اعتبارات حول ذكاء الافريقي الأسود » ، مجلة دراسة نفسية الشعوب ،** ١٩٥٥ ، عدد ١ ، ص . ٣٩،٥٥) .

وذهب علماء **« الأكاديمية الملكية لامم ما وراء البحار ، في بلجيكا »** الى حد التأكيد بان الشعوب الافريقية قد عانت من « الجمود الفكري » قبل وصول الاستعمار الاوروبي بزمن طويل . « بعكس ما يتأكد اليوم ، فان السكان الافريقيين ليسوا متخلفين بسبب الاستعمار ، بل استعمروا بسبب تخلفهم » (**« افريقيا المتحررة من الاستعمار »** ، العدد الثامن عشر ، بروكسل ١٩٦٠ ، ص ٣٦) . وهكذا ، فان النزعة البسيكو ــ عنصرية تستخدم لتبرير الاستعمار .

كل النظريات النفسية حول الأمة تنكر ، بشكل او بآخر ، حقيقة الأمة الموضوعية . يظهر ذلك بجلاء كلي ، على سبيل المثال ، في نظرية « التماثل القومي » ، المعتمدة على فكرة رئيسية هي ان الامة تظهر نتيجة لظاهرة نفسية ك « توحد » الفرد بما هو اكبر منه . وقد كتب اصحاب النظرية النفسية ــ الاجتماعية : « نعتقد بأن تمثل الانسان بأمة هو شديد الشبه ، من الوجهة النفسية ، بتوحده بجماعات اجتماعية اخرى ، كالأسرة والطبقة والجماعة المحلية ، او بحركة سياسية او دينية ... » (**النشرة الدولية للعلوم الاجتماعية ؛** المجلد الثالث ، العدد الثاني ١٩٥١ ، صفحة ٢٦٥)

ان فكرة « التماثل القومي » هي نموذج لـ « نفسنة »

العمليات الاجتماعية ، يشكل تهربا من تحليل الظاهرات الاجتماعية وخصوصا بالنسبة للامة ، من حيث هي حقيقة ذات خصائص معينة . وليس من دواعي العجب ان تتوصل هذه النظرية الى نفي للأمة . وقد أعلن أتباع هذه النظرية ، في المؤتمر الدولي الاول لعلم الاجتماع ، بأنه « ها قد وصلنا ، في النهاية ، الى الاقلاع عن اعطاء تحديد دقيق للامة » (**النشرة الدولية للعلوم الاجتماعية** ، المجلد الثالث ، العدد الثاني ، ١٩٥١ ، ص ٢٦٥) .

ويستخدم اصحاب النظرية النفسية ـ الاجتماعية ، في سبيل نفي الوجود الحقيقي الموضوعي للأمة ، مناهج مختصة من التحليل الاجتماعي . لنطلع ، على سبيل المثال ، على المنهج الذي اقترحه العالم الاجتماعي الهولندي « **هولندر** » (**النشرة الدولية للعلوم الاجتماعية** ، المجلد الثالث ، العدد الثاني . ١٩٥١ ، ص ٢٣٩) ، وهو ينطلق من « الفكرة الجماعية » التي تكونها جماعة معينة في أمة ما ، عن أمة أخرى . وبما ان جماعات مختلفة من سكان امة معينة ، لها آراء مختلفة بالنسبة لأمة اخرى ، فهناك ، حسب رأيه ، عدد من الامم والجماعات داخل نفس الامة ، بقدر ما هناك من « آراء جماعية » . وبذلك وصلت النزعة الذاتية الى أوجها ، اذ أصبحت الأمة مقتصرة ليس على وعي أفرادها فحسب ، ولكن على « الآراء الجماعية » التي تكونها جماعات مختلفة من السكان بالنسبة لأمة اخرى .

ماذا يبقى اذا من الامة ؟ ان موضوعية التحليل هي الضرورة الأولية التي تتطلبها النظرية العلمية ، في حين تخلو طريقة « الآراء الجماعية » من اية موضوعية . فلا يبقى على علماء الاجتماع الا تسجيل « الآراء الجماعية » للأمم المتكونة في تفكير مختلف جماعات سكان الأمم الاخرى . ولكن هذا « التسجيل » لا يسدي اية مساهمة في اعطاء تحديد لطبيعة الأمة ، بل يترك المجال رحبا لما هو اعتباطي وذاتي ، وهما ابعد ما يكون عن العلم .

لنأخذ على سبيل المثال « فكرة » الأمة العربية لدى جماعة من المحتكرين البريطانيين . هذه الفكرة ستكون متشائمة حقا لاسيما بعد تأميم قناة السويس . وبامكاننا الافتراض بأن « اللوحة » التي يرسمها المعتدون الاميركيون عن الأمة الفيتنامية

لن تكون اكثر بريقا ... هل باستطاعة هذه « الأفـــكار » ان تعكس وضعا حقيقيا ؟ كلا بكل تأكيد . انها تستطيع ، في أفضـل الحـالات ، ان تدعـــم المواقف السياسية والطبقية للأشخـاص المعنـــيين .

أن العالم الاجتماعي الاميركي « ر. ماك ايفر » ، وهو مـن انصار نظرية « العمل الاجتماعي » الواسعة الانتشار في الولايات المتحدة ، بعيد هو ايضا عن اعطاء تحديد علمي للأمة . فمع اعترافه اللفظي بالفرق بين علم الاجتماع وعلم النفس ، نرى أن تحديده للأمة مفعم بالنظرة النفسية والذاتية . ان الامة ، بالنسبة لماك ايفر ، هي « اكبر جماعة تعي تضامنها » ؛ انها جماعة « مرتكزة ، ككـل الجماعات الأخرى ، على التقسيم الاقليمي وعلى الطموح الجماعي » (ر.م. ماك ايفر و ش. باج . **المجتمع** ، لندن ١٩٥٥ ، ص ٢٩٦ و ٢٩٧) .

هذا الشعور ، الذي يعلق عليه ماك ايفر أهمية حاســمة ويدعوه ب « الشعور القومي » ، يتخذ في نظره طابعا لا عقلانيـــا غير قابل للتفسير ، « مستقلا عن اللغة والثقافة المشتركتين وعـن المصالح الاقتصادية والدين والظروف الطبيعية وحتى عن التقاليد التاريخية » (نفس المرجع ، ص ٢٩٧) . وهكذا فأن ماك ايفر لا يتخلى فقـط عن أثر العنصر والدين في تكوين الامة ، بل يطرح جانبا اثر بعض العلائم الموضوعية كاللغة المشتركـة والاقتصـاد المشترك والثقافة المكونة تاريخيا .

كيف يتجلى في رأيه هذا « الشعور بالجماعـة » ؟ ــ يتجلى في التوق لاقامة دولة ، واذا بالشعور بالقومية احساس « يبلـغ من القوة والاتساع حدا يجعل الذين يحسون به ، يرغبون، على نحو حصري او تفضيلي ، بأن تكون لهـم دولتهم » . (نفس المرجـع ، صفحة ٢٩٨) .

بديهي انه ، دون التوق لاستقلال سياسي وعلى نطاق الدولة لا وجود لحركة تحرر وطني . ولكن هذا التوق يرتكز على عوامل موضوعية وليس على « شعور جماعي » لا عقلاني . زد عـلى ذلك ان ماك ايفر ، في حديثه عن الطموح لتشكيل دولة وطنية ، يشكك في جدوى اقامة هذه الدولة .

وانطلاقا من الموضوعة القائلة بان للامة ، ككل جماعة اخرى، « مرتكزين مترابطين احدهما اقليمي والآخر اجتماعي ــ نفسي » (نفس المرجع ، ص ٣٠٢) ، وبأن التكنيك الحديث حوّل العالم الى حقل مهيأ لخلق تجمع على الصعيد العالمي ، يستنتج ماك إيفر بأنه لم يبق اليوم سوى الحصول على جماعة نفسية عالمية في سبيل خلق « دولة عالمية » . ثم يقول : « ان حدود الجماعة هي حدود نفسية ، لذلك فان توسيعها حتى تخطي الدول الوطنية ، في عالمنا المعاصر الذي يملك وسائل طبيعية للمواصلات ، لم يعد من حيث الجوهر الا مسألة توسيع المفاهيم » . (نفس المرجع ، ص ٢٩٩) .

نتبين من خلال هذه الموضوعة المميزة لعالم اجتماعي غربي ، كيف ان تفسيرا ذاتيا ومثاليا لقضية الأمم يتحول بسهولة الى تبرير لكل انواع التأملات الموجهة ضد السيادة الوطنية ، والداعية الى نظام اقليمي او عالمي « فوق ــ وطني » . وحسبما يفكر انصار « الكوسموبوليتية » ، فيما ان الآراء والمشاعر هي في اساس الامة، يكفي رفع الافكار الوطنية الى درجة «كوسموبوليتية» لكي تضمحل الأمة . تميز بهذا التفسير عدد من الفلاسفة وعلماء الاجتماع في الدول الغربية ، الذين لا يعترفون بالأساس الحقيقي للتطور الاجتماعي ، وهو أسلوب الانتاج ، ولا يأخذون بعين الاعتبار الوجود الحقيقي للأمم .

في العالم نظامان اجتماعيان واقتصاديان مختلفان ، مما يجعله غير متحد ، بالرغم من التقدم العلمي والتكنيكي الهائل . فالواقع يثبت بأن الدولة هي البناء الفوقي السياسي لنظام اجتماعي ــ اقتصادي معين . ولذلك ، فان تباين الانظمة الاجتماعية والاقتصادية يجعل من « الدولة العالمية » ضربا من ضروب الخيال . ان التعاون العالمي والمشاركة العالمية في الابحاث يستطيعان ان يلعبا دورهما ، بشرط احترام سيادة الشعوب واستقلالها وعدم تجاهل الحقيقة الموضوعية لوجود الأمم .

كذلك فان نظريات اخرى منتشرة في الغرب لا تعطي للمسألة جوابا مرضيا .

وهناك ، فضلا عن النظريات النفسية ــ الاجتماعية ، مفاهيم

تعلن بان وجود دولة وطنية هو الميزة الرئيسيةللامة. وهكذا، فان محاضرات علم الاجتماع في جامعة ميشيغان تحدد الامة ب « جماعة مهمة من السكان، متمركزة ومتداخلة الوظائف، موحدة التنظيم، تدبر شؤونها وتحميها قوة سياسية متمركزة » (ر. فرايدمن، ا. هـ. هاولي، و. س. لانديكر، هـ. م. ماينر : **اسس علم الاجتماع**، نيويورك، ١٩٥٢، ص ٣٧٣).

يرجع هذا التحديد للامة لمدرسة «دوركهايم» في علم الاجتماع. فان م. موس، وهو تلميذ دوركهايم، يجعل من الدولة الوطنية، في كتابه « الامة »، الميزة الاساسية للامة، فيقول : « نعني بكلمة امة مجتمعا متمما لنفسه ماديا وفكريا، ذا سلطة مركزية ثابتة ودائمة، له حدود معينة، تجمع سكانه وحدة فكرية وذهنية وثقافية نسبية، فيتعلقون بشكل واعٍ بالدولة وقوانينها ». (م. موس، **الامة**، « السنة السوسيولوجية »، باريس، ١٩٥٦، ص ٢٠).

مما لا شك فيه ان الدولة الوطنية هي من اهم عوامل تطور الامة، ولكن لا يمكن اعتبارها ميزة حتمية ملازمة للامة، اذ انه قد وجدت دائما امم ليس فيها دولة وطنية. ان الاعلان بان الدولة الوطنية هي ميزة الامة يرجع الى انكار حق الشعوب المستعمرة بان تكوِّن امما.

ان نظريات ايديولوجيي الكثلكة تشدد على تضامن اعضاء الامة، كما نجد عند « ج. دولو »، المرجع المعترف به في علم الاجتماع الديني، والاستاذ في كلية العلوم الاجتماعية في جامعة كيبيك في كندا. وقد قدَّم، في كتابه ذي الجزئين المكرس للمسألة القومية، عرضا مفصلا للنظرية الكاثوليكية (ج. ت. دولو : **مسألة الحضارة**، « الامة »، مونتريال، ١٩٤٤).

يعرِّف ج. دولو الامة على انها « جماعة ضميرية »، مجموعة مثل و « قيم روحية » تجمع بينها نظرة شاملة للحياة الروحية او غير الملموسة ». (نفس المرجع، الجزء الاول، ص ١٦٩ و١٧٨). وتساوي الامم ما هو الا تساوي حقها في تحقيق « مثالها الانساني »، وخصوصا حقها في «الابقاء على التجمع القومي». ويؤكد ج. دولو على ان « حقوق الوطنيين لا يجب اعتبارها حقوق جماعة اقليمية

... انما الحقوق والحريات الوطنية هي ذات طابع ثقافي » (نفس المرجع ، الجزء الثاني ، ص ١٧٤) .

وهكذا ، فان النظرية الكاثوليكية في الامة لا تقر بحق تقرير المصير بالمعنى السياسي ، ولا تعترف الا بحق الاستقلال الذاتي الثقافي . وفوق ذلك ، فان هذه النظرية تشكل دعما للامبريالية، وذلك بتشديدها على ضرورة اخضاع الشعوب « ذات الثقافة الدنيا » لنوع من الحكم كالحكم الاستعماري الذي يسمح بابقاء شخصية الجماعات المختلفة ، التي تنعم بالقوة والحماية اللتين تؤمنهما لها الامبريالية » . (نفس المرجع، الجزء الثاني، ص ٩٥).

اما تعريف الامة بـ « جماعة ضميرية » او « فكرة جماعية » ، الذي يأخذ به علماء الاجتماع الغربيون على اوسع نطاق ، فهو يتجاهل الواقع الاجتماعي التاريخي . ففي البلدان الرأسمالية العالية التطور ، ليست الامة اطلاقا مجموعة مصالح مشتركة ، بل هي بعكس ذلك تماما مجموعة قوى متناحرة : الاكثرية الكادحة والاقلية الحاكمة المرتبطة بمصالح الرأسمال الاحتكاري .

لقد اكد لينين اكثر من مرة على أن الامة تتكون ، في ظل الراسمالية ، من طبقات مختلفة . وقد انتقد سنة ١٨٩٧ آراء سيسموندي ، مبينا ان مفهومه لـ « الامة » يتجاهل بشكل مصطنع التناقضات بين الطبقات المشكلة لهذه «الامة» . (لينين، المؤلفات، المجلد الثاني ، ص ٢٢٨) . وبتأكيده على الطابع النسبي للوحدة الوطنية في ظل الراسمالية ، وشدة النضال الطبقي داخل الامة بين المستثمرين والمستثمرين ، كان يقول لينين بان « المالكين والاجراء، حفنة من كبار الميسورين (« لا يتجاوزون العشرة آلاف») وعشرات الملايين من الفقراء والشغيلة ، يشكلان « امتين » ... (لينين ، المؤلفات ، المجلد التاسع ، ص ٢٨٠ ؛ الطبعة الروسية) .

ان احتدام النضال الطبقي يقوض باستمرار دعائم « الوحدة الوطنية » في ظل الراسمالية . ان الابحاث المعاصرة تثبت هذا الاستنتاج الذي اعطاه لينين . واذا بماركسيين فرنسيين يكتبون : « ان استثمار البرجوازية لطبقات اوسع فأوسع من الامة يقف دون تحقيق وحدة الامة المصيرية ، فيصبح قلب البرجوازية بدوره شرطا ضروريا لازدهار الامة » (ج. وس. ويلار : تكوين الامة الفرنسية،

باريس ، ١٩٥٥ ، ص ٢٨٠) . ويظهر الواقع ، اضافة الى ذلك ، بان الاشتراكية ، البناء الاجتماعي المخالف ، يركز الاسس الحقيقية للتضامن والوحدة الفكرية والسياسية .

هذا التحليل الشديد الايجاز للنظريات الغربية المعاصرة يسلط الاضواء على خطئها الاساسي ، وهو التهرب من الاخذ بعين الاعتبار الظروف التاريخية الحقيقية والعلاقات بين الامة والحركة القومية والنظام الاجتماعي .

كيف يفهم الماركسيون كلمـــة ((امة)) ؟

ان العلماء الماركسيين يعتبرون الامة ظاهرة اجتماعية حقيقية، خاضعة لقوانين معينـــة . وان منهج الماديـــة التاريخية يسمح لهم بتحديد اسس الامة وخصائصها المميزة ، وبفهم دوافـــع استقرار الامم وكذلك دوافع التبـــدلات التي تطرأ على طبيعتهـــا ، وبتفسير تحولاتها فيظروف متباينة وفيمراحل مختلفة منتطورها التاريخي .

ان النظرية الماركسيةـاللينينية فيالامة ليست مفهوما تأملياً منعزلا عن الحياة ، ولكنها منهج علمي يرتكز على تحليل الحقيقة . فبعد تحليل تاريخ المجتمع وتاريخ القوى المنتجة وعلاقات الانتاج، يخلص الماركسيون الى القول بان الامة **هي مجموعة ثابتة منالناس، مكونة تاريخيا ، ظهرت على اساس وحدة اللغة والارض والحيـــاة الاقتصادية ، والطـــابع النفسي الذي يتجلى فـــي الخطوط المميزة للثقافة القومية .**

الامة ظاهرة تاريخية ، فقد ظهرت الامم في مرحلة معينة من التطور الاجتماعي . ان حركة التطور هذه تلتقي بشكل عـــام ، في البلدان الاوروبية ، مع تطور العلاقات الرأسمالية . امـــا الشعوب التيكانت ضحية التوسع الاستعماري للبلدان الامبريالية، فتتجمع في امم في مرحلة تعفن الرأسمالية . وبعض القوميات تشكل امماً على اساس تطور اشتراكي .

لقد سبق قيام الامم نشوء تجمعات اجتماعية كالاسرةوالقبيلة

والعشيرة. لقد كانت العشيرة تجمعا مؤلفا من بعض العائلات المتحدرة من اصل واحد والمرتبطة بحياة اقتصادية مشتركة. ان تزايد عدد العائلات وتطور حاجات الانتاج الاجتماعي أديا الى تجمعات البطون والقبائل: مجموعات من الناس تجمعها اواصر القرابة واللغة والارض.

القبيلة هي تجمع عرقي تميز به نظام المشاعية البدائية.

ان ظهور الملكية الخاصة ونشوء المجتمع الطبقي جعلا علاقات ملكية الارض تحل محل علاقات القرابة. وقد كتب ف. انجلز: « ان تجمع القبائل التي تجمعها القرابة يغدو امرا ضروريا في كل مكان، ومن ثم اتحادها، وفي نفس الوقت، صهر ممتلكات القبائل المتفرقة في ملكية جماعية للشعب » (ماركس وانجلز، المختارات، المجلد الثاني، ص ٣٤٠).

هذه التجمعات الاقليمية، على أساس زيادة القوى المنتجة، قد ساهمت في تقوية أواصر العلاقات الاقتصادية والثقافية بين القبائل، وعجلت في توحيدها مكونة تجمعات اوسع هي الشعوب.

لقد ظهرت الشعوب في مجتمعات الرق في الشرق: في مصر القديمة والصين القديمة واواردو وغيرها. وكانت الدول ذات نظام الرق تشكل خليطا من الشعوب والقبائل. وفي اغلب الحالات اكتمل نشوء الشعوب في عدد من بلدان اوروبا وآسيا في مرحلة الاقطاعية المتطورة. لكن القبائل لم تكون شعوبا في كل مكان: فحيث حالت السياسة الاستعمارية بشكل مصطنع دون استمرار عمليات التطور الطبيعية، فان بقايا نظام المشاعية البدائية ما لبثت حتى ايامنا الحاضرة.

ماذا نعني بكلمة شعب؟ الشعب هو تجمع تكون تاريخيا من أناس لهم لغتهم وارضهم، تجمع بينهم بعض الثقافة المشتركة والعلاقات الاقتصادية الأولية. لقد كانت التجزئة الاقطاعية تعرقل بلا شك نشوء علاقات اقتصادية وثيقة واقامة الأسس المادية للأمة.

ليس من الضروري ان تتألف الامة من شعب واحد. فكل الامم الحديثة نشأت، او هي في طريق النشوء، نتيجة اتحاد شعوب مختلفة. هذه التجمعات القومية المكونة تاريخيا خضعت كذلك لعوامل اجتماعية: وحدة مصالح القوى التقدمية، المعادية

للاقطاعية . ان العلاقة بين القوى الطبقية داخل الامة ، وميزة النظام الاجتماعي ، تشكلان بأستمرار عاملا حاسما . محددا لدرجة وطبيعة الوحدة القومية ، لـ « سيماء » الامة .

ان نشوء الامة كان اذا نتيجة لفعل القوانين الموضوعية للتطور الاجتماعي الذي كان يقيم تدريجيا علاقات اوثق بين الأفراد .

ان اللغة المشتركة هي الميزة الاولى للأمة ؛ ان اللغة الام غالية على كل انسان ، وكل الحياة مرتبطة باللغة ، لانها الشرط الذي لا بد منه للاتصال بين الناس في جميع الميادين ، ولأنها تؤدي الى خلق الوحدة الاقتصادية والفكرية التي بدونها لا وجود للأمة . ان اللغة هي نتيجة تطور تتوسع خلاله وتغتني .

ولكن اللغة المشتركة ليست السمة الوحيدة للامة . فالأرض المشتركة ، بتأمينها الصلات الثابتة والمنتظمة بين الأفراد ، هي ذات أهمية كبرى . فالانسان يعرف وطنه ويحبه منذ طفولته ، اذ يربطه به عدد من مظاهر نشاطه المادي والفكري .

السمة الثالثة للامة هي الرابطة الاقتصادية المقامة في مرحلة ازالة الاقطاعية ، وهي تقوم على تقسيم اجتماعي للعمل وانشاء سوق قومية .

السمة الرابعة هي وحدة الطابع النفسي . فالطابع القومي يتكون بتأثير الظروف الموضوعية لوجود الناس ولتاريخهم . فهو ينتج عن البيئة ، ويعكس خصائص التطور الاقتصادي والسياسي والصراع الطبقي . ويتجلى الطابع القومي في الثقافة القومية .
ان الامة ، من حيث هي ظاهرة اجتماعية ، هي جماعة مادية (من حيث الحياة الاقتصادية والارض) ، لغوية وفكرية (من حيث الطابع النفسي) . ان الطابع النفسي للأمة هو بالطبع نتيجة للظروف المادية .

وهكذا فان الامة هي نتاج تطور تاريخي طويل ومعقد .

ان الرابطة القومية التي انبثقت ، على انقاض الاقطاعية ، خلال تطور الراسمالية ، هي كيان نسبي ، اذ ان التناقضات الطبقية هي مختصة بالمجتمع البرجوازي . اذن ، ما الذي يؤمن ، لهذا النوع من التجمع الاجتماعي ، الثبات الذي بدونه لا وجود للامة ؟

ان ثبات الأمم وصمودها امام مؤامرات المضطهدين الرامية لابتلاعها ، وامام كل التدابير الادارية والسياسية وغيرها ، الموجهة نحو القضاء على الرابطة القومية ، يفسران بأن الجماهير الكادحة هي حامية الرابطة القومية . والا لم لم تندثر الأمم البلقانية رغم مئات السنين من النير التركي ؟ ولم لم تتلاش الامة البولونية التي مزقها الروسنون القيصريون والجرمنون البروسيون خلال اكثر من قرن ؟ ولماذا كتب البقاء للأمتين الجيورجية والارمنية اللتين لاقتا الأهوال في ظل النير الايراني والنير التركي ؟ **كل ذلك لأن الشغيلة قد ناضلوا بتجرد ضد المضطهدين .**

ان لتكون الأمم جذوره في النشاط التاريخي للجماهير الكادحة . فتوسيع نشاطات الناس المنتجة وصلاتهم أدى الى ظهور اللغة . ان الوحدة الاقليمية والاقتصادية للأمة لا تستطيع النشوء الا بمشاركة جماهير ضخمة على أساس النشاط المنتج للجماهير الشعبية . والرابطة الفكرية او الطابع القومي لا يمكن ان يتكونا الا على أساس النشاط الاجتماعي والتاريخي للجماهير الشعبية . وبالفعل ، فان أحسن ما في ثقافة كل امة يزدهر في تربة خصبة من الحياة والعمل ، والنضال الذي تقوم به اكثرية الأمة : الشغيلة .

في ظروف أسلوب الانتاج الرأسمالي ، هناك في قلب الأمة تناقضات لا تكون بديهية في باديء الامر ، في بعض الاحيان . ولكن ، مع تطور الكيان الاجتماعي والاقتصادي الرأسمالي ، ولاسيما خلال تحول الرأسمالية ما قبل الاحتكارية الى امبريالية ، تتجلى هذه التناقضات في جميع الميادين . وان وحدة القوى الوطنية المعادية للامبريالية والاحتكار ، المكونة في النضال التحرري تمهد لظهور أمم اشتراكية جديدة يتم نشوؤها عند الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية نتيجة قفزة كيفية في تطور المجتمع ، هي ظهور كيان اجتماعي واقتصادي جديد .

لقد طرأت على طبيعة العلاقات الطبقية داخل الأمة تحولات عميقة على أساس الاشتراكية ، فنرى تكون وحدة فكرية وسياسية وطنية حقا ، مبنية على رابطة اقتصادية جديدة هي علاقات الانتاج الاشتراكية ، الملكية الجماعية لوسائل الانتاج ، مستبعدة

التناقضات الطبقية .

ان الملكية الخاصة تقسم الامم ، وتؤدي الى استعباد امة لأمة اخرى . بينما تعزز الملكية الجماعية الروابط داخل الأمة ، وتنشأ في نفس الوقت علاقات صداقة وتعاون اخوي بين أمم متساوية في الحقوق .

ان المفهوم الماركسي لقضية التجمع القومي يساعد في توضيح المشاكل المعقدة لنشوء الأمم في البلدان التي في طريق النمو .

ان المزاعم القائلة بأن هذه الشعوب لم تكون بعد أمما ومن ثم بأن الوقت لم يحن بعد للحديث عن سيادتها الوطنية ، تستخدم في اغلب الأحيان ك « حجج » يعتمد عليها الايديولوجيون الامبرياليون الرجعيون في محاولاتهم الرامية لمنع الشعوب من أن تكون سيدة مصيرها بنفسها . فان و. ايليو ، الأستاذ في جامعة هارفرد ، يصف حق تقرير المصير بأنه « خرافة » ، لعدم وجود امة ناشئة (**حقيقة الاستعمار** ، نيويورك ، ١٩٥٨ ، ص ٤٤٤)

ان العلماء الغربيين يرفضون ان يأخذوا في الحسبان واقع ان الاستعمار قد عرقل نشوء الامم في بلدان آسيا وافريقيا ، حيث تتم عملية نشوئها في ظروف تختلف عما في الامم البرجوازية في اوروبا الغربية . ولم تكن العلاقات الرأسمالية ، في البلدان المستعمرة وشبه المستعمرة والتابعة ، قد نضجت تكوينيا في داخل الاقطاعية . فقد كانت اشكال نمو اقتصادها غير طبيعية في ظروف الاستثمار الاستعماري ، في اطار النظام الامبريالي . فرأس حربة النضال الطبقي فيها مصوب نحو الخارج ، ضد الامبريالية .

ان القوى المنتجة ، في عدد من البلدان التي استعادت شعوبها الاستقلال السياسي ، ليست متطورة بما فيه الكفاية . فتظهر فيها ، بقوة ، مخلفات الاقطاعية ، وفي بعض الأحيان ، بقايا المشاعية البدائية . لقد عرقلت الرأسمالية الخارجية نمو القوى المنتجة ونشوء الأمة خلال قرون من الزمن ، ففدا انتزاع الاستقلال السياسي أمرا لا مناص منه ، مع أن تكون الأمم في بعض البلدان المضطهدة لم يكن قد اكتمل . فالنضال من اجل

الاستقلال كان يعني بالنسبة لهم الانعتاق كأمم ، ووسيلة لتكوين أمم على أساس جديد ومتين .

هل كان على شعوب البلدان المستعمرة ان تتخلى عن انتزاع الاستقلال لمجرد عدم اكتمال تكون الأمم ؟ كلا بكل تأكيد !

ان في تجربة الشعوب التاريخية الفنية عددا من الامثلة التي تدعم صحة اختيارها هذا . لنرجع الى تجربة الشعب الفيتنامي : ان المؤرخ الفرنسي جان شسنو ، الذي درس تاريخ الشعب الفيتنامي من العصور القديمة حتى ايامنا ، يبرز الخصائص المميزة لنشوء الأمة الفيتنامية ، وذلك في مؤلفه : مساهمة في تاريخ الامة الفيتنامية ، باريس ، ١٩٥٥ . علام تقوم هذه الخصائص ؟ لقد كانت الامة الفيتنامية في القرن التاسع عشر ، ايام استعمار الفرنسيين لها ، في طريقها الى التكون . وقد عرقلت الظروف الاقطاعية حماية الشعب الفيتنامي لاستقلاله .

وقد فرض الاضطهاد تأثيرا مزدوجا على نشوء الامة الفيتنامية . فمن جهة ، كان المستعمرون يبذلون جهودهم لاخماد نزعات التجمع القومي التي ظهرت في القرن التاسع عشر . فقسموا البلاد الى كوشنشين وانام وتونكين ، وادخلوا اللغة الفرنسية كلغة رسمية . لقد كان المستعمرون يعتمدون على الاقطاعيين المحليين ، ويستثمرون خيرات البلاد الطبيعية ، ويوسعون بشكل مفضل الصناعات الاستخراجية وصناعات معالجة المواد الأولية المعدة للتصدير . فكان البلد يتطور كمخزن سلع للدولة المستعمرة .

ومن جهة اخرى ، كانت الصلات مع بلد راسمالي متطور تؤدي ، بشكل لا مناص منه ، الى توسيع علاقات الانتاج الرأسمالية التي تقوض الاقتصاد الاقطاعي ، هذا الحاجز في طريق نمو الامة الفيتنامية .

لقد تعززت عمليات نشوء الوعي القومي في نضال ثمانين عاما ضد المستعمرين . ووقف حزب الشغيلة في فيتنام على رأس الجبهة الوطنية الموحدة التي تجمع القوى التقدمية ، فوجه النضال التحرري ضد المحتلين اليابانيين. ثم اصبح ، بعد ثورة آب ١٩٤٥

المسلحة ، القـوة السياسية الرئيسية في جمهوريـة فيتنـام الديمقراطية .

ان تجربة شعوب آسيا وافريقيا تشهد بأن نشوء الامة ، بكل خصائصها ، في ظل النير الامبريالي يجري في نضال مباشر فـي سبيل الاستقلال السياسي وحق تقرير المصير ، ومن أجل احداث تحولات اجتماعية واقتصادية جذرية . وفي هـذه الظـروف ، يتعجل خلق المتحد القومي بشكل ملموس . وتنمو في نفس الوقت كثير من العلاقات العالمية فتتعزز الوحـدة المـعادية للامبريالية ، لدى كل المشتركين في حركة التطور الثورية العالمية .

السير المحتوم للزمن

ما هي طبيعة حركة التحرر الوطني في المرحلة الحالية . وما هي خصائصها الأساسية ؟

يتناول الماركسيون المسألة القومية بالارتباط مع قضية نمو المجتمع وتحرر الشغيلة . ان موقف الماركسيين بالنسبة لهـذه الحركة القومية او تلك لا يتعلق باعتبارات ظرفية ، ولكن بدرجة تمهيدها لتطور المجتمع بشكل تقدمي . هناك حركات قوميـة رجعية (كالصهيونية) ويحدث أن تتحول حركة قومية ، تقدميـة في البدء ، الى حركة رجعية ، او انها تكتسب سمات غريبة عـن الأهداف المعلنة (كيومنتانغ مثلا) .

ان حركة التحرر الوطني لشعوب آسيا وافريقيا واميركـا اللاتينية هي نتاج تفاقم التناقضات التناحرية بـين الاستعماريين والشعوب المضطهدة . ان النضال التحرري الوطني موجه ضـد الامبريالية والرجعية الداخلية التي تدعمها . ان هـذا النضال عادل تمامـا .

ان جهود البلدان الفتية ذات السيادة ترمي ، في نهـاية الامر ، الى القضاء على النظام الاستعماري وشبه الاستعماري ، فيتسم النضال التحرري الوطني بطـابع النضال بين البلـدان التي في طريق النمو والشعوب المستعمَرة من جهة ، والامبريالية

العالمية من جهة أخرى . لذلك ، فان ثورات التحرر الوطني في أيامنا تختلف كثيرا عن ثورات التحرر الوطني البرجوازية الديمقراطية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، وحتى في مطلع القرن العشرين .

ففي الماضي ، في ظل الرأسمالية ما قبل الاحتكارية ، كانت الحركات الوطنية ثورات برجوازية ، ممهدة السبيل للتطور الرأسمالي .

ان ثورات التحرر الوطني في أيامنا تتم في مصلحة الأمم بكاملها ، ولكنها تحل في نفس الوقت قضية طبقية ، هي قضية النضال ضد السيطرة الامبريالية . لكن الجماهير الشعبية والقادة الوطنيين لا يتوقفون في منتصف الطريق ، بل يجهدون لكي يحققوا ، وهم يحققون غالبا ، تحولات ديمقراطية شديدة الحزم والثبات ، جديرة بأيقاف تطور الرأسمالية في هذه البلدان . فان نشاط الراسماليين الكبار والمتوسطين قد منع او حدد جديا ، وأممت وسائل الانتاج الأساسية ، وأجريت اصلاحات اجتماعية عميقة في مصلحة الشغيلة في الجمهورية العربية المتحدة وبورما ومالي وغينيا وفي بعض البلدان الأخرى .

ان للظروف العالمية (النسبة بين قوى التقدم والقوى الرجعية في الميدان العالمي) أهمية كبرى بالنسبة لثورات التحرر الوطني المعاصرة . فان المقدرة الحقيقية للبلدان الاشتراكية على دعم الشعوب بشكل واسع قد اوجدت وضعا ملائما لتطور نضال هذه الشعوب .

ان الحياة تثبت ان حركة التحرر الوطني شهدت انطلاقة مميزة خلال العقدين الأخيرين ، أي في ظروف ظهور وتوطد المنظومة الاشتراكية العالمية .

ان ثورة التحرر الوطنية في المرحلة الحالية، بفضل اتجاهها المعادي للامبريالية واتساعها العالمي الكبير، قد اصبحت ليس قوة احتياطية للثورة الاشتراكية العالمية ، بل جزءا لا يتجزأ من العملية الثورية التي هي الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية على صعيد الكوكب كله .

المزيفون الامبرياليون

لقد شن الامبرياليون كفاحا لا هوادة فيه لوقف عجلة التقدم الاجتماعي . فلعدم استطاعتهم انكار الانتصارات الكبرى التي تحرزها الشعوب في النضال في سبيل الاستقلال الوطني وحق تقرير المصير السياسي ، يتكيف ايديولوجيو الامبريالية مع ظروف مختلفة .

اولا : انهم عبارة عن أفاعٍ وان لانت ملامسهم . فلأجل اسدال الستار على تاريخ النهب الاستعماري ، يحاولون إقناعنا بأن عملهم كان يقتصر ، طوال قرون ، على الاعتناء بخير الشعوب وتهيئتها للاستقلال . ويرددون مراءاة بأن « الحكم الذاتي هو الهدف الحقيقي الوحيد للنظام الاستعماري » . (ا. غريفيثز ، **الصدمة البريطانية في الهند** ، لندن ، ١٩٥٢ ، ص ٣٥٦) .

ثانيا : يشوه الايديولوجيون الامبرياليون طابع حركة التحرر الوطني ، محولينها بصورة عامة الى القومية ، لكي يضمنوا التقارب مع الاوساط الموالية للامبريالية داخل البرجوازية الوطنية في البلدان التي في طريق النمو .

ثالثا : ان الامبرياليين وايديولوجييهم ، مع اعترافهم الكلامي بحياد الدول الفتية وباستقلالها السياسي ، لا يكفون عن اعتداءاتهم على سيادة هذه الدول . ويعملون بكل الوسائل الممكنة لمنع

الشعوب التي ما تزال ترزح تحت النير الامبريالي من تقرير مصيرها الوطني .

ما هي الطرائق الايديولوجية التي يعتمدون عليها ؟

ان الاوساط الحاكمة في الدول الأمبريالية تعبىء ، في العقود الاخيرة من الزمن ، كل سبل الدعاية في سبيل تزوير تاريخ الاستعمار . هذا التزوير يتخذ اشكالا جد مختلفة . فهناك نظريون برجوازيون يحاولون ان يثبتوا بأنه لولا فتح بلدان آسيا وافريقيا الاستعماري ، لما فتح مجال التمدن أمام شعوبها في أي وقت . في حين يعتقد البعض الآخر بجدوى الاعتراف ببعض « نواقص » للسياسة الاستعمارية و « مظالمها » ، مع الثناء على نشاط الانظمة الاستعمارية في مجملها . وكلهم يجهدون لاظهار تفكك النظام الاستعماري كنتيجة « جلاء طوعي » قام به المستعمرون الذين يزعم انهم « بذلوا كل ما بوسعهم لتثقيف السكان المحليين وتهيئتهم للادارة الذاتية » .

لقد دحضت الحقيقة التاريخية هذه الادعاءات . فالأحداث تثبت ان المستعمرين ، نتيجة لتغير ميزان القوى في الميدان العالمي، قد طردوا بأسنة الحراب ، او أجبروا على الذهاب في آخر لحظة ، قبل ان يدفع بهم الى الباب . ان شعوب اندونيسيا وفيتنام الشمالية والجزائر قد انتزعت حريتها بقوة السلاح بعد حروب طويلة دامية . اما الهند وبورما وسيلان فقد نجحت في انتزاع استقلالها دون اللجوء الى السلاح ، ولكن بعد ان اصبحت حركة التحرر الوطني في هذه البلدان قوة جدية حقا ، الى درجة استطاعت معها ان تضع المستعمرين امام احد أمرين : فاما ان يصمموا على منح الاستقلال السياسي ، على أمل المحافظة على بعض مواقعهم الاقتصادية ، واما ان يجابهوا انفجار السخط الشعبي .

وضع هذا الامر الحرج أمام المستعمرين بحدة مميزة في افريقيا . نتيجة لذلك ، فان الدساتير التي على ضوئها « أنعم » على البلدان المستعمرة لم تهب السكان اي حق فعلي ، وقد اجتاحت حركة التحرر ، بعد حين ، هذه الحيل الحقوقية المتظاهرة بالتقدم السياسي ، والرامية في الحقيقة الى تعزيز النظام

الاستعماري في الظروف الجديدة .

ان تزييف طابع حركة التحرر الوطني من قبل ايديولوجيي الامبريالية يبدأ ، عادة ، بمحاولات رامية الى حصرها في « النزعة القومية » . فيحاولون حصر حركة التحرر بالقوى الوطنية البرجوازية ، وتجدر الاشارة في هذا المجال بأن هذه القوى لا تناضل دائما بدأب ضد الامبريالية . وهكذا يقلل من دور القوى الطليعية المؤلفة من الطبقة العاملة والفلاحين . والديمقراطيين الثوريين المنبثقين من الاوساط المثقفة ، ومن ثم يستصغر دور الشغيلة في النضال التحرري الوطني . وهكذا يبذل الايديولوجيون الغربيون وسعهم لاضعاف المغزى التقدمي والآفاق التاريخية لثورات التحرر الوطني . ان ايديولوجيي الامبريالية ، باسدالهم الصمت على محتوى هذه الثورات الاجتماعي والاقتصادي ونزعتها السياسية ، يفسرون ظهور «النزعة القومية» في هذه البلدان على أساس تأثير غربي « خير » .

ان موقف الايديولوجيين الامبرياليين بالنسبة للنزعة القومية في بلدان آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية هو موقف يشوبه التناقض . فهم من جهة يخضعون لانتقاد مرير « الطابع العدواني» « والدينامية » في النزعة القومية كما يصفون النزعة الديمقراطية المعادية للامبريالية ولقومية الشعوب المضطهدة . ويعلن بعض الايديولوجيين الغربيين دون مواربة بأن « معاداة الاستعمار هو مظهر سلبي للنزعة القومية » .

ومن جهة اخرى ، نستطيع ان نلمس ملاحظات تنازلية كالمزاعم القائلة بوجود « مرض طفولي » للقومية و « نزعة اقليمية ضيقة » في هذه النزعة ، ومن ذلك تنتج دعوتهم الى « تلطيف » النزعة القومية والتغلب على هذا « المرض الطفولي » وتبني مفاهيم كوسموبوليتية « ناضجة » وافكار « الترابط الدولي » الشائعة في الغرب .

ان محاولات « ترويض » القومية وترسيخ افكار « الترابط الدولي » ترتكز على تفسير ذاتي ومثالي يجعل من النزعة الوطنية نتاجا روحيا لنخبة محددة . ويعير الايديولوجيون الغربيون انتباها كبيرا لمسائل تنمية العلاقات مع هذه النخبة ، ولطرق تثقيفها

وتنشئتها ، ولوسائل التأثير على هذه النخبة في سبيل جعلها حليفا للامبريالية وهذا ما نجده في « **النشرة العالمية للعلوم الاجتماعية** » :

« اليوم ، وحيث يتركز انتباه العالم المتمدن على التحولات الاجتماعية وعلى تنمية المجتمعات المتخلفة ، تكتسب قضية النخبة الاجتماعية أهمية تفوق كونها ظاهرة اكاديمية » . (نادل س. : « **مفاهيم النخبة الاجتماعية** » ، **النشرة العالمية للعلوم الاجتماعية** ، المجلد الثامن ، العدد الثالث ١٩٥٦ ، ص ٤١٣) .

وان **المجلة السياسية والبرلمانية** . الناطقة بلسان الاوساط الامبريالية الفرنسية ، تتحدث عن ذلك بعبارات دقيقة ، فتقول : « ان النخبات التي وهبتها الدولة الحاكمة تثقيفا واسعا جدا ، منمية فيها الوعي الاجتماعي ، عليها ان تكون اليوم قادرة على رفع مستوى جدارتها في ادارة شؤون بلدها الأصلي او المنتقى ، ومن ثم في حكم السكان الذين اعلنت نفسها موجهة لهم وكفيلة » (**المجلة السياسية والبرلمانية** ، العدد ٦٦٦ ، ١٩٥٧ ، ص ٢٤٥) .

وتضيف المجلة قائلة : « وفي هذه الظروف ، هناك امام أمم اوروبا « **المستعمرة** » سياسة معقولة ، وهي تقوم على ان تضمن هذه الأمم ، على أساس تنازلات معقولة ، تأييد اعداء الاستعمار المعتدلين ، لكي تستبعد ، بالمقابل ، اعداء الاستعمار المحمومين » . (**المجلة السياسية والبرلمانية** ، العدد ٦٦٦ ، ١٩٥٧ ، ص ٢٤٩) .

ومجلة « **العالم اليوم** » ، لسان حال المعهد الملكي البريطاني للعلاقات الدولية ، تعلم الامبرياليين بأن « اتحاد الأحرار البيض مع القوى القومية التي تعطف عليهم يجب ان يكون تكتيكهم الفعال الوحيد خلال فترة الانتقال ، من الحكم الاوروبي الى الحكم الافريقي » . (**العالم اليوم** ، كانون الثاني ١٩٦٣ ، ص ٤) .

ويعنى ب « القوى القومية التي تعطف على الامبرياليين » اوساط البرجوازية والمثقفين الموالين الغرب .

نعلم بأن الأوساط التي تؤمن دعم الامبريالية اجتماعيا ومعنويا ، تخون شعبها . وقد غدا اسم تشومبي ، مثلا ، علما للدلالة على الخيانة ، كأسم كيسلنغ ، رئيس دولة النروج الذي والى هتلر وأعدم سنة ١٩٤٥ . ان الفاجعتين الوطنيتين اللتين

اصابتا الكونغو وفيتنام الجنوبية تظهران مدى المآسي التي تنال الشعوب في كل مرة ينجح فيها الامبرياليون باستعمال طابورهم الخامس .

ان شركاء المستعمرين الاقتصاديين يلحقون ضررا جسيما بالشعوب : تطور اقتصادي بطيء ، وقبض الاحتكارات على المواقع الأساسية في الاقتصاد الوطني ، والعقبات المقامة في طريق التصنيع ، والارباح المستخرجة في الدول الوطنية الفتية ، كل هذا يشكل عرضا جزئيا لنتائج هيمنة الامبرياليين على عدد من الدول الحديثة .

يختلف مؤيدو الامبريالية الاجتماعيون والسياسيون باختلاف البلدان . انهم يتألفون إما من برجوازية كومبرادورية تتشابك مصالحها مع مصالح الرأسماليين الأجانب ، واما من مالكي الاراضي المرتبطين بالاحتكارات في ما وراء المحيط ، واما من برجوازيين محليين ينقضون بلا وعي في سباقهم في سبيل الارباح، او الشركاء ـ الوهميين الذين تختفي وراء أسمائهم شركات رأسمالية اجنبية ، لمساعدتها في نهب البلاد ، واما من بيروقراطيين يرون في الحكم وسيلة لجمع الثروات على حساب الشعب ، واما من عناصر معادية للوطن في أوساط المثقفين المحليين ، وقد زهدوا بشعبهم ووضعوا نفسهم في خدمة الامبريالية . وبكلمة ، انهم عناصر موالية للامبريالية من كل ضرب ، لكنهم من نفس الفئة السياسية ، يدعوهم ايديولوجيو الامبريالية ب « النخبة » .

ان الامبرياليين يراهنون على هذه « النخبة » على أمل اخضاع البلدان التي في طريق النمو . وهكذا فان ا. بوسوني ، استاذ السياسة الدولية في جامعة جورجتاون في الولايات المتحدة ، يعلن بان « السياسة التي تناسب الغرب ليست سياسة التراجع والجلاء ، ولكنها تقوم على اعداد الحلول الموافقة في سبيل البقاء . انها لا تقضي باضعاف التعاون ، بل بتوسيعه ، ولا تقوم على الانفصال السياسي ، بل على تكوين رابطة كبرى » . (ا. بوسوني، « آفاق القضايا الاستعمارية » ، **«حقيقة الاستعمار»**، ص ٤٣) .

لعل الامبرياليين يروق لهم ان يتصوروا « نزع الطابع الاستعماري

تدريجيا مع المحافظة في اطول مدة ممكنة ، على الارتباطات السياسية ، ثم علاقات الصداقة فقط . وعلى الارتباطات الاقتصادية والمالية على كل حال ، خلال فترة لا بأس بها من الزمن » . ويبرز الايديولوجيون الغربيون ضرورة « تسلم الحكم من قبل النخبة التي، وان لم تتشيع لنا ، فانها لا تكن لنا العداء وذلك لانها تستمد منا الترقية وامكانية الحكم ، وسيكون مصيرها الطرد ، ان لم يكن « التصفية الجسدية » (كمصير نوري السعيد) في حال تطور سياسي شديد التطرف » (ب. غوسي ، « مصير الاستعمار الفرنسي » ،**تصورات** ، ١٩٦٠ ، العدد ٦٨٨ ، ص ٨) .

انمفاهيم «الترابط الدولي» الاقتصادي ونظريات «التركيب» و « التكامل الثقافي المتبادل » ، تخدم الامبرياليين في محاولاتهم الرامية للارتكاز على العناصر القومية الرجعية في الدول الفتية.

انايديولوجية الامبرياليين قد بررت، بشكل مستمر، استثمار الشعوب المستعمرة اقتصاديا . ولكننا نتبين ، كما هي الحال في الميادين الايديولوجية والسياسية الامبريالية الاخرى ، النزعة الى اشكال اكثر تسترا : فقد عدل الايديولوجيون الغربيون عن التقريظ المكشوف لتقسيم العمل الدولي الذي تقوم به الامبريالية ، مُحلّين مكانه الدعاية المرائية لـ «المساعدة الاقتصادية» . والتطبيل لصالح الشركات المختلطة ، وكل ضرب من وصفات «الازدهار الاقتصادي»، والتنمية وحتى التصنيع .

ولكن ، يكفي تصفح نتاج الايديولوجيين الغربيين الضخم المكرس لمشاكل التنمية الاقتصادية في بلدان آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية ، لكي نفهم اهدافهم الحقيقية . انهم يدعون الى «مساعدة اقتصادية » ، بعيدة كل البعد عن تعزيز الاستقلال ، بل تحافظ على النير الاستعماري . انهم يُنشدون « تنمية » يمكنها الوقوف بوجه تصفية التخلف الاقتصادي في هذه الدول ، و « تصنيعا » يحول دون استقلالها ، وطريقة لتوظيف الاموال في هذه البلدان تصبح دائما وسيلة لنهب خيراتها .

ان الايديولوجيين الغربيين يجعلون من «المساعدة الاقتصادية» الاداة الرئيسية للسياسة الخارجية (الامبريالية طبعا) ، ووسيلة لتعزيز المؤسسات الخاصة في البلدان الضعيفة النمو اقتصاديا ،

وطريقة مضمونة لابقـاء هذه البلدان ضمن النظـام الراسمالي في الاقتصاد العالمي. ويراهنون هنا ايضا على العناصر الموالية للامبريالية داخل البرجوازية الوطنية .

ويظهر جليا ان ايديولوجيي الامبريالية ، في تحليلهم النظري للنزعة القومية يستبعدون كليا المعالجة التاريخية للظاهرات الاجتماعية، وينفون العلاقة بين المسألة الوطنية والمسألة الطبقية .

ان الادب العلمي في الغرب لا يفتقر الـى تحديدات للنزعة القومية « بشكل عام » ، بغض النظر عن المرحلة التاريخية من التطور الاجتماعي ، عن النظام الاجتماعي ، وعن القوى الطبقية التي تحدد المحتوى الملموس للنزعة القومية . فينتج عن ذلك تحديد النزعـة القومية كشعور قومي ما ، « بشكل عام » . فيضعون النزعة القومية لدى الاوساط الموالية للامبريالية في نفس المستوى مع وطنية الجماهير الشعبية ، ويخلطون بين النزعة الوطنية لـدى البلدان المستعمرة والنزعة القومية العدوانية للمستعمرين . وهذا يشهد على الطريقة المجردة في معالجة مسألة النزعة القومية، وهي طريقة ابعد ما تكون عن الطريقة العلمية .

النزعة القومية والنزعـــة الوطنيـــة

لقد حذر ف. لينـين من الطريقـة المجردة في بحث مشكلة النزعة القومية ، والخلط بين النزعة القومية في الامـة المضطهدة وبينها في الامة المضطهدة ، بين النزعـة القومية في الامم الكبرى وبينها في الامم الصغرى . وقد اشار لينين مرات كثيرة الـى ان النزعة القومية في الشرق ، في ظروف النير الاستعماري ، لا بد لها من ان تستيقظ ، ولها ما يبررها تاريخيا .

ان الماركسيين يعترفون ويأخذون بعين الاعتبار الفرق الشاسع بين النزعة القومية الشوفينية لدى الدول الامبريالية ، والنزعـة القومية لبرجوازية الدول الفتية في آسيا وافريقيا التي هي ذات محتوى ديمقراطي : « في كل نزعة قومية برجوازية لامة مضطهَدة هناك محتوى ديمقراطي عام موجه ضد الاضطهاد ، وهذا المحتوى هو الذي ندعمه دون شروط ، مع التمييز الصارم بينه وبين النزعة الى الانعزالية القومية ... » . (لينين ، المؤلفات ، المجلد العشرون، ص ٤٣٥) .

ويلقي الامبرياليون وايديولوجيوهم اللوم على هـذا المحتوى الديمقراطي الموجه ضد الامبريالية ، ضد الاستعمار ، ويبحثون ، في الايديولوجية القومية لبرجوازية البلدان النامية ، عن مظـاهر يمكن ان تساعدهم في الابقاء على نفوذهم في هذه البلدان .

ان استعمال الامبرياليين للوجوه الرجعية في النزعة القومية يشكل خطرا حقيقيا على حركة التحرر الوطني . فبالرغم من الفرق الشاسع بين النزعة القومية لدى الامم المضطهدة وبينها لدى الامم المضطهدة، فان الضيق الذي تتميز به الايديولوجية القومية المتطرفة، والانانية القومية ، والنزعات الاستثمارية ، كل ذلك يهيء ميدانا صالحا لان يستعمله الامبرياليون لكي يحوّلوا بعض الهيئات، وحتى جماعات واسعة من انصار النزعة القومية عن الجبهة المعادية للامبريالية .

ان النزعة القومية المحلية قد ولّدتها السياسة العنصرية الشوفينية التي يتبعها المستعمرون . ويستفيد المستعمرون ، في ايامنا الحاضرة ، من النزعات القومية التي تفصل حركة التحرر الوطني عن حركة التطور الثورية العالمية ، مظهرين اياها كظاهرة « مستقلة بذاتها » . ان الامبرياليين هم وحدهم المستفيدون من الانعزال القومي ، وخصوصا من الانشقاقات في داخل حركة التحرر الوطني. ولذلك، فان ايديولوجيي البرجوازية يشجعون بكل الوسائل الاوهام القومية ، المعادية للاممية . وفي الحقيقة ، ليس من الممكن في ايامنا الحاضرة تلبية المصالح الوطنية الحقيقية لكل بلد في طريق النمو ، الا على اساس الاممية الاشتراكية (وذلك ما هو حاصل اليوم) لانها تستجيب كلياً لمصالح هذه الشعوب الحيوية .

ان القوميين الذين لا يكادون يهتمون بمصالح الشعب الحقيقية، هم وحدهم الذين يستطيعون التواطؤ مع الامبرياليين. ولا يستطيع الايديولوجيون الغربيون الاعتماد الا على المظاهر الاكثر رجعية في النزعة القومية ، كالنزعة المعادية للديمقراطية والمعادية للشيوعية ، الموجهة ضد مصالح اوسع جماهير الشغيلة، ومظاهر الانانية القومية ومحاولات عزل جبهة القوى المعادية للامبريالية . ولكن هذه المظاهر ليست هي السائدة في الايديولوجية القومية لاكثرية البلدان التي في طريقها الى النمو .

وجدير بالاعتقاد بان الوجوه الديمقراطية ستتعزز في الايديولوجية القومية المعقّدة والمتناقضة لدى بلدان آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية . ومع نمو تحولات اجتماعية واقتصادية عميقة في هذه البلدان ، فان الايديولوجية القومية تفسح مكانها في اغلب

الظن لايديولوجية اشتراكية ، تطبعهـا بقوة في بادىء الامر بقايـا النزعة القومية ، ثم للاممية الاشتراكية ، وهي الوضع الاكثر ملاءمة لمصالح البلدان التي في طريق النمو . ان فكرة وطنية حقـا كتحرر الوطن من سيطرة الاحتكارات الاجنبية ، تلتقي في كل النقاط مع الفكرة الاممية القائلة بالنضال ضد الامبريالية . وتلتقي المصـالح الوطنية المختصة بالتحرر من القواعد العسكرية والقوى المسلحـة الاجنبية ، مع المصالح الاممية للنضال من اجل نزع السلاح التـام والشامل . ويلتقي النضال الوطني الذي يقوم به كل شعب ضـد الاستعمار بكل اشكاله ، القديمة منها والجديدة ، مع نضال الطبقة العاملة العالمية والمجموعة الاشتراكية ضد كل اشكال الاضطهاد .

ان حركة التحرر الوطني تستمد قوتها من حيث هي جزء من عملية التطور الثورية العالمية المعادية للامبريالية . ان الرأسمالية لم تعد قادرة على ان تستخدم كقاعدة للانطلاقة الوطنية للدول الفتية ذات السيادة . ان الايديولوجيين الامبرياليين ، المستائين من سيادة الشعوب وآستقلالها ، يظهرون ذلك بأعمالهم ايضا . ويصح القول بان عملهم الايديولوجي يرتدي في ايامنا الحاضرة شكلا اكثر مهارة : فالمدافعون عن الامبريالية يمثلون دور انصار التقدم . وفي سبيل تشويه الاستقلال السياسي للدول الحديثة ، فهم « يتخلون » عن الروتين وعن الصيغ المتخطاة .

وكذلك فان محاولات الانتقاد الفظ للسياسة الاستقلالية قد باءت بالفشل . لقد كان ج. ف. دالس منذ امد قريب يسمح لنفسه بالتحدث عن «الطابع اللااخلاقي» للحياد ، ولكن خلفاءه لا يجرؤون ، في ايامنا الحاضرة ، على انكار حق الدول الوطنية الفتية في انتهاج سياسة عدم الانحياز . ومع ذلك ، فهم يجهدون لتشويه معنى هذه السياسة ، واظهارها تارة بمثابة « مرض طفولي » ، وطورا كدلالة على السلبية ، او احيانا بمثابة « اهون الشرين » ، هذا مع متابعة تهجماتهم ضد السياسة المستقلة لهذه الدول .

اعـداء السيـادة الوطنية

ان مبدأ السيادة الوطنية ، وهو اساس الاستقلال، هو المرمى رقم واحد لنيران ايديولوجيي الامبريالية ، الذين يظهرون هذا المبدأ بمثابة « فكرة فات أوانها » . وتظهر الحجج المعادية لهذا المبدأ في اجهزة كل العلوم الاجتماعية الحديثة في البلدان الامبريالية .

وهكذا ، يشن الحقوقيون حملة على مفهوم القـانون الدولي المعترف به عالميا ، لكي « يبرهنوا » بانه لا داعي لتنظيم العلاقـات بين دول متساوية . وبعض النظريين الغربيين (هانز كيلزن ، ب. غوكجنهايم ، الخ) يضعون في مقابل مبدأ السيادة « حقـا عالميـا » يفوق الدول . ويقترح آخرون ، امثال سيسيل دجسيب وبرايرلي ودي فيشير وغيرهم ، ان يحل مكان سيـادة الدول « نزعـة ذاتية حقوقية دولية لدى الفرد » . وبالرغم من فيض من العبارات الطنانة الديمقراطيةالمزيفة، فنحن من حيث الجوهر، امام مكائد ايديولوجية ترمي الى نفس الهدف : القضاء على استقلال الدول الوطنية وعلى مساواتها .

ان المصالح الطبقية التي تخدمها هذه التركيبات النظرية تظهر بجلاء مميز عندما يعلن الايديولوجيون الامبرياليون رفضهم اعتبـار الدولة الوطنية بمثابة دولة ذات حقوق ، في الوقت الذي ينكرون الطابع الشرعي لتأميم الموارد الطبيعية وغيرها من الثروات من قبل

الدول الوطنية الفتية . وهم يقترحون خلق قانون جديد للناس، برعاية الحلف الاطلسي ، يقوم على الغاء السيادة الوطنية .

وهكذا يعلن اندريه سيغفريد ، عضو الاكاديمية الفرنسية ، بان « ازمة السويس قد وضعت الغرب في حالة تيقظ . فلتجنب عمليات شانتاج جديدة في المستقبل... لا يمكن ان ترتكز السلامة في التعاون الا على اقامة واحترام قانون دولي جديد يكون حلا وسطا بين الادعاءات الصبيانية للدول الجديدة ذات السيادة ، وبين حاجاتها الى ادارة لا يمكن ان تتم بدوننا » (**لو فيغارو** ، ٦ اذار ١٩٥٧) .

ويؤكد الاستاذ الاميركي و. ايليوت ان « المفاهيم البائدة للسيادة الوطنية » تشكل «خطرا جديا» على صيانة موارد «الشعوب الاكثر رقياً » . وهو ينتقد « القانون الدولي الهرم ، المرتكز على مفهوم السيادة ، وهو اشبه بخرافة عند تطبيقه على الدول التي لا تملك الوسائل لاستثمار مواردها ولحمايتها» . (و. ايليوت، «الاستعمار والحرية والمسؤولية » ، في : كتاب **«حقيقة الاستعمار»** ، نيويورك، ١٩٥٨ ، ص ٤٤٤ ، ٤٤٥ ، ٤٤٧) .

ما هي الاسباب التي حدت بأندريه سيغفريد ووليام ايليوت وبعض ايديولوجيي الاستعمار الآخرين الى التأكيد بان الدول الفتية ليست بقادرة على تنمية مواردها وحمايتها ؟ لنأخذ مثال « ازمة السويس » التي يصفها ا. سيغفريد باسلوب جد دراماتيكي : لقد اجتازت القناة ١٢١٦٨ باخرة عام ١٩٥٥ ، قبل التأميم بعام واحد؛ وقد سجل عام ١٩٦٣ رقم قياسي وهو : ١٩١٤٦ باخرة . وبلغ الدخل الذي نالته الجمهورية العربية المتحدة من استثمار القنال ما قيمته ٧١ مليون جنيه مصري. وقد بقيت هذه القيمة في تصرف الشعب العربي بدلا من ان تصب في خزائن الاحتكارات الاجنبية.

ان نهب الشعوب واستثمارها يشكلان اساسا لمحاولات اعادة النظر بالقانون الدولي « الهرم » . ان هذه المهمة مناطة ، حسب وجهة نظر ايديولوجيي الامبريالية ، بالكتل العدوانية العسكرية . وقد كتب و. ايليوت في هذا الخصوص : « على بلدان حلف الاطلسي ان تنشر مفهوما جديدا بالنسبة للملكية الشرعية ولمراقبة الموارد العالمية الحيوية كالبترول » (و. ايليوت ، « الاستعمار والحرية

والمسؤولية » ، في كتاب « **حقيقة الاستعمار** » ، نيويورك، ١٩٥٨) .

وليس من دواعي العجب أن يتوجه انتباه «مصلحي» القانون الدولي ، بالدرجة الاولى ، نحو البترول . ان رأس المال المرصود لاستثمار مناجم البترول في بلدان الخليج الفارسي ، يعطي ستين بالمئة من الارباح سنويا . وحتى بموجب المعطيات الرسمية ، فقد اعطى استخراج البترول الاحتكارات في ١٤ عاما (١٩٥٠-١٩٦٤)، في ست من دول الخليج الفارسي (الكويت، العربية السعودية ، ايران ، العراق ، قطر ، البحرين) ، ما لا يقل عن ١٤ مليارا من الدولارات . وان كثرة الكلام الفارغ عن قضية « زوال » فعالية مبدأ السيادة ، يقصد منها اخفاء محاولات الامبرياليين الرامية للابقاء على النظام البائد حقا القائم على نهب الاحتكارات للشعوب.

ان ممثلي العلوم السياسية الغربية يساورهم الاستياء ، هم ايضا ، من سيادة الشعوب . وهم يشوهون فكرة السيادة ذاتها . وذلك بالمماثلة ، تارة ، بينها وبين القوة ، وطورا بالفوضى، ويجهدون للحط من هذه الفكرة ، معلنين انها سبب اساسي للحروب ومنبع لها (هـ . مورجنتان ، ر . اندجل ، ب . ورغاردوس ، و . فريدمان، م . أدلر) . ويبذل انصار هذه النظرية وسعهم لعزل السيادة عن محتواها الاجتماعي والاقتصادي ناسبين اليها دور مسبب الحرب . انه مسعى خاطىء كليا .

لقد وجدت الحروب قبل ظهور الامم بكثير ، فكيف بظهور الدول ذات السيادة . ان تحليل اسباب الحروب الجائرة العدوانية، وحروب الاغتصاب ، يبرهن بان سببها لا يعود ابدا الى السيادة ، بل الى المصالح الجشعة للطبقات المستثمرة . اما عن محاولات توحيد السيادة الوطنية بالقوة ، فان موقف انصار هذه النظرية لا يسلطون الاضواء الا على المعالجة الامبريالية للعلاقات الدولية .

ان العلماء الاجتماعيين الغربيين يشنون هجومهم ضد السيادة الوطنية ، بشكل خاص بتزوير النزعات الى انشاء علاقات بين الدول وبين الحكومات . ان لمفاهيمهم قيمة مميزة بالنسبة للامبريالية ، لانها لا تكتفي بانكار السيادة الوطنية، ولكنها تطمح الى انشاء برنامج « ايجابي» : فهي تنشد المجتمع الامثل «المافوق الوطني» على أساس الراسمالية . وتأملهم حول التطور العاصف للتكنيك والعلاقات

الاقتصادية الدولية ، هو الاساس الأدري (العرفاني) الذي ترتكز عليه هذه التزييفات . وبعض النظريين الغربيين يعزلون التكنيك عن مجمل سير الظاهرات الاجتماعية ، وذلك بتخطي دور علاقات الانتاج، او يأتون على ذكر العلاقات الاقتصادية « بوجه عام » ، مسدلين ستار الصمت على الارتباطات الدولية للرأسمال الاحتكاري المستثمر (بكسر الميم) . وهكذا يخلصون الى القول بان عصر الدول الوطنية قد ولّى وبأن الظروف قد اجتمعت لاقامة حكم كوسموبوليتي ، او على الاقل لاقامة اتحادات اقليمية مافوق ـ وطنية ، حيث يوعز بالدور الرئيسي ، طبعا ، الى الولايات المتحدة الاميركية ودول امبريالية اخرى .

وتستخدم النظريات الوضعية بصورة عامة بمثابة اساس لوجهات النظر هذه . فكل هذه النظريات تتجاهل جوهر الظاهرات الاجتماعية ، وذلك بوضعها « نزعة دولية » مجردة هي « عامل التقدم » ، في موضع النقيض مع السيادة الوطنية « البائدة » و « الرجعية » . ان امثال هذه النظريات تؤدي الى تقريظ الكتل العسكرية الامبريالية ، مظهرة اياها بمثابة الشوط الأول نحو « متحد عالمي » كوسموبوليتي .

كيف نفسر واقع ان ايديولوجيي الغرب البرجوازي ، حيث انطلقت افكار السيادة الوطنية للمرة الأولى ، قد اصبحوا اعداء هذه السيادة ؟ ان ديالكتيك التاريخ والموقف المتغير يعطيان الجواب . لقد تغير المحتوى الاجتماعي والاقتصادي للسيادة الوطنية في الظروف الجديدة ، وخلقت المعطيات الحقيقية لكي يغدو هذا الشعار شعار الشغيلة .

ان السيادة الوطنية هي مبدأ ديمقراطي مهم . وقد أحدثت تغييرات جذرية في ميزان القوى في الميدان العالمي ، معطية هذا المبدأ محتوى جديدا . فقد فتحت امام كل الشعوب المضطهدة امكانية حقيقية للنضال في سبيل سيادة شعبية صحيحة وكاملة تشمل كل ميادين الحياة، من سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية .

وهكذا فان محتوى السيادة الوطنية قد ازداد غنى في ايامنا، وغدا يعكس الظروف الجديدة في الحياة الدولية والتجربة الاجتماعية والتاريخية للجماهير الشعبية . ففي ظل السيطرة

الامبريالية ، عندما كان ثلثا سكان العالم مستعمرين ، كان تحرر المستعمرات المحتوى الرئيسي لشعار السيادة الوطنية . اما في الوقت الراهن ، فبامكاننا فهم المذهب الديمقراطي المختص بالسيادة الوطنية على أنه مبدأ سيادة الشعب . وان حق الشعوب في الاختيار الحر لأشكال وسبل تطورها الاجتماعي والاقتصادي والثقافي ، يصبح قوام هذا المبدأ . ان اختيار الشعوب بحرية يهدد الاستثمار الامبريالي . هنا فقط يكمن سبب الهجوم الذي يشن ضد مبدأ السيادة الوطنية .

ولكن ايديولوجيي الغرب لا يكتفون بالتهجمات النظرية الصرف . ويستخدم الامبرياليون ايديولوجية الاستعمار الجديد المرائية بمثابة وسيلة عملية تسهل التدخلات المباشرة ضد الشعوب المناضلة من اجل استقلالها ، وتسهل لهم النشاط التخريبي ضد الحكومات الثورية والديمقراطية في البلدان النامية . وعلينا أن نلاحظ بأن ايديولوجيي الامبريالية يشددون في السنوات الاخيرة هجماتهم ضد الحكومات التقدمية في البلدان النامية ، بحجة « حماية الديمقراطية » .

ان تقريظ ديمقراطية الولايات المتحدة هو ستار من الدخان يخفي وراءه السياسة اللصوصية التي تنتهجها الامبريالية الامير كية . لقد وصل الرياء بذلك الى أوجه . ان المدافعين عن الامبريالية يظهرون الولايات المتحدة بمثابة قدوة ، ومثال يحتذى . ويجرؤون حتى على الاستشهاد بهيبة لينكولن وجيفرسون .

لقد قدم س.م. ليبست ، الاستاذ في جامعة كاليفورنيا ، تقريرا أمام المؤتمر العالمي الخامس للعلوم الاجتماعية في واشنطن ، تحت عنوان مفعم بالادعاء : « الولايات المتحدة ، الامة الجديدة الاولى » (**مقررات المؤتمر الدولي الخامس للعلوم الاجتماعية** ، المجلد الثالث ، ص ٣٠٧ ، لندن ١٩٦٤) .

وخلال تأملاته حول التجربة التاريخية لنضال الشعب الاميركي من أجل الاستقلال ، كان يؤكد ، بشكل خاص ، بأن الذين يهتمون بمشاكل الدول النامية سيجدون في تاريخ الولايات المتحدة كثيرا من السمات العصرية » .

ان انتفاضة الشعب الاميركي ضد النير البريطاني كانت ،

في الحقيقة ، منطلقا للثورات المعاصرة المعادية للاستعمار . ان اعلان الاستقلال ، وهو وثيقة النضال في سبيل الحقوق الديمقراطية ، كان يشهد بقيام الجمهورية الجديدة . ان هذا الاعلان يصم بالعار محاولات خنق النضال من اجل الاستقلال ، بواسطة القوة ، ويدين بشدة الملك جورج الثالث ، لأنه « أرسل جماعات من العملاء لقتل شعبنا » . « لقد غزا بحارنا ، ودمر شواطئنا ، وأحرق مدننا وقتل رجالنا » . وأرسل جيوش المرتزقة لكي يكمل أعمال الموت والدمار والطغيان » (**اعلان الاستقلال ودستور الولايات المتحدة الاميركية** ، الاجتماع الرابع والثمانون ، الجلسة الثانية ، وثائق مجلس النواب ، وثيقة رقم ٤٥٩ ، مكتب حكومة الولايات المتحدة للطباعة ، واشنطن ١٩٥٦ ، ص ٢ و ٣) .

ما هي المشابهات التي توحي بها هذه الكلمات ؟ ان كلا ممن سيقرأون في ايامنا وثيقة اعلان الاستقلال ، سيجد فيها احتجاجا شديدا على الحروب الاستعمارية والتدخلات .

والحقيقة أن لتجربة النضال الاميركي في سبيل الاستقلال صلة مباشرة بتاريخ الولايات المتحدة الحديث ، وليس هذا فقط ، لأن هذه المقارنة تثبت بأن الامبرياليين الاميركيين قد عبثوا بتقاليد شعبهم التقدمية . فالعالم كله يعرف كلمات لينكولن الشهيرة : « الحق في الثورة هو حق مقدس » . وقد كتب جيفرسون بأنه « عندما يصبح شكل من اشكال الحكم مضرا وشؤما على مصالح الشعب ، فيحق للشعب تغييره او القضاء عليه ، وتكوين نظام حكم جديد ، يركزه الشعب على أسس تستجيب لمصالحه ، وينظمه بالشكل الذي يراه اكثر استجابة لأمنه وسعادته » . (**حياة جيفرسون وكتاباته المختارة** ، نيويورك ١٩٤٤ ، ص ٢١٢) .

ان الامبرياليين يهزأون بهذا المبدأ الديمقراطي عمليا ونظريا على حد سواء . ويشهد بذلك تصدير الثورة المعاكسة الى فيتنام الجنوبية ، الى الكونغو ، الى جمهورية الدومينيك والى بلدان اخرى أرادت شعوبها تنظيم الحكم وفق مشيئتها . ويبرر الايديولوجيون البرجوازيون هذه السياسة المعادية للديمقراطية .

ان النظرية التي تستخدم لتبرير السياسة البربرية القائمة على تصدير الثورة المعاكسة هي مفهوم « الحروب المحلية » ،

ويمثل هـذه النظرية بصورة رئيسية هنري كيسينغر ، الاستاذ في جامعة هارفارد ، والجنرال ماكسويل تايلور ، السفير الاميركي السابق في سايغون . وتهدف هذه النظرية الى اثبات امكانية قهر شعوب افريقيا واميركا اللاتينية والشرقين الأدنى والاقصى ، وذلك بشن « حروب محدودة » . وترتكز هذه النظرية على سفسطات ، على مفهوم للـ « عدوان » يخلو من كل محتوى اجتماعي واقتصادي وسياسي .

لقد عرض هذا المفهوم السفسطائي الوزير راسك ووزير الدفاع ماكنمارا في حديثهما في التلفزيون في ٢٤ ايلول ١٩٦٢ . وقد اعلن راسك بأن أحد أهداف السياسة الخارجية الاميركية هو « قمع أو سحق كل عدوان ، ان كان ذلك هجوما نوويا او حربا محلية او اعمال تخريب او حرب عصابات » . ثم يستخلص ماكنمارا من ذلك بأنه « لكي نقف بقوة قصوى ضد « الحرب التحررية » ، او تهديد بالعدوان المباشر او نشاط تخريبي ... علينا ان نحسن تنظيم قواتنا المعادية لحرب العصابات » .

انظر الى أين تؤدي هذه السفسطات التي تخلط بصورة اجرامية ، تحت عنوان « العدوان » ، بين ظاهرات مختلفة كليا . فهل من الممكن ان نضع في نفس المستوى حربا تحررية مقدسة وحربا نووية تهدد الشعوب ، او عدوانا ضد شعب يعيش على بعد آلاف الكيلومترات ؟

إن الفيلسوف الاميركي مورتيمور أدلر يجهد لالباس السياسة المعادية للديمقراطية مظهرا علميا ، فيقدم فكرة « قانون التوسع السياسي » التي يقوم محتواها ، حسب رأيه ، على « نشر الديمقراطية » . وهو يفسر « نشر الديمقراطية » على أنها خلق ظروف قادرة على الحد من الحرب الأهلية ، ان لم يكن ايقافها ... » (م. أدلر ، **كيف نفكر حول الحرب والسلم** ، نيويورك ، ص ١٨٩ ، ١٩٠) .

وهكذا يؤكد رجال السياسة والايديولوجيون الاميركيون بأن « ديمقراطيتهم » الذائعة الصيت ليست الا خنق الديمقراطية او القضاء عليها ، لأنه هل هناك من شيء اكثر معاداة للديمقراطية من عدم الاعتراف بحق الشعوب بأن تكون سيدة لمصيرها ، بحقها في

تغيير النظام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي اذا شاءت ذلك . ان السياسة والايديولوجية المعاديتين للشعب والقائمتين على تصدير الثورة المعاكسة هما ، في الحقيقة ، تجسيد لجوهر الامبريالية الذي يعني سياسيا ، كما قال لينين ، « نفيا **للديمقراطية بصورة عامة ، لكل الديمقراطية** » (ف. لينين ، المؤلفات ، المجلد الـ ٢٣ ، ص ٤٤) .

وتحت ستار « حماية الديمقراطية » ، يشن الايديولوجيون البرجوازيون الكفاح ضد الشعوب التي نالت السلطة والتي تخطو خطواتها الأولى في الطريق اللا رأسمالي . وليخلقوا مبررا للتدخل، نراهم ينتقدون نظام الحزب الواحد ، الذي وجد في بعض البلدان كنتيجة منطقية للظروف التاريخية . وها هو الايديولوجي الرجعي الشهير ج. بلامناتز يعلم الدول الفتية ذات السيادة بقوله : « بنيلكم الاستقلال . عليكم ان تعملوا وفق النمط الغربي » . (ج. بلامناتز ، **في الحكم الاجنبي والحكم الذاتي** ، ١٩٦٠ ، ص ٢٠٧) . وان ايفور جانينفز ، في كتابه **« الديمقراطية في افريقيا »** ، يمتدح الديمقراطية على الطريقة الغربية ، « حيث هناك حزبان على الأقل » ويضعها في نقيض « الديمقراطية الشعبية » ، أي « الديمقراطية الموجهة » ، وهي بنظرة ديمقراطية وهمية . (ايفور جانينفز ، **الديمقراطية في أفريقيا** ، كامبردج ، المطابع المتحدة ، ١٩٦٣) .

ونتساءل : اذا انتهجت الحكومة الاستقلالية ، في بلد متحرر سياسة معادية للامبريالية وتستجيب للأهداف الوطنية ، واذا ارتكزت هذه الحكومة على جبهة شعبية يوحدها التصميم الصارم على استئصال جذور الاستعمار والامبريالية من نظام البلد الاجتماعي والاقتصادي ، وعلى مجابهة كل مؤامرات الاستعمار الجديد ، فمن الذي يستفيد من خلق وتعزيز معارضة لهذا النظام ؟

نعلم بان قيادة جبهة وطنية واسعة معادية للامبريالية قد اتخذت ، في بعض البلدان ، شكل احزاب تعبر عن ارادة الجماهير الشعبية الواسعة . وهكذا ، في مالي ، نال حزب « الوحدة السودانية » ، في الانتخابات البرلمانية الاولى ، ٩٩،٨٩ بالمئة من

الاصوات . فقد عبر له الشعب عن ثقته التامة .

ان المناداة بضرورة وجود معارضة ، تحت ستار حماية الديمقراطية ، ترجع الى تسهيل نشاط القوى الرجعية ، المعادية للشعب ، والمعادية للديمقراطية ، والترخيص للأحزاب والفئات السياسية التي تلعب دور عملاء للاستعمار الجديد . هذا ما تفهمه على أكمل وجه القوى التقدمية في الدول الفتية . ونجد ، بوجه خاص ، في البرنامج الجديد لحزب الائتلاف الشعبي في غانا ، أن « نظام تعدد الأحزاب يفتح امام الامبريالية والاستعمار والاستعمار الجديد امكانيات واسعة للجوء الى المكائد تحت ستار أحزاب مختلفة ، في سبيل التدخل في الشؤون الداخلية للدول الافريقية ، محرضين على الفساد وعلى الحروب الأهلية ، على أمل قطع الطريق على استقلال اقتصادي كامل . (**برنامج حزب الائتلاف الشعبي ، في سبيل العمل والسعادة** . اكرا ، ١٩٦٢ ، ص ٥) .

ان توق المستعمرين الى استرجاع مواقعهم السياسية التي خسروها في البلدان المتحررة ، والى تعزيز الأشكال المختلفة لاخضاع هذه البلدان اقتصاديا للرأسمال الاحتكاري ، هذا هو السبب الحقيقي للكفاح الذي يشنه الايديولوجيون الامبرياليون ضد سيادة الشعوب الوطنية واستقلالها .

امتـــداح اخضـــاع الامم

ان النزعة المعادية للديمقراطية ، التي تنكر حق الأمم في تقرير مصيرها بنفسها ، تنحطئ حتمـــا الى ايديولوجية محـــافظة جديدة ، الى فاشستية جديدة . فبعد عشرين عاما من هزيمـــة الفاشية الألمانية ، نجد مؤلفات « علمية » ، ومباحث في علم المجتمع والفلسفة تدافع عن اخضاع الأمم ، تظهر اكثر فأكثر في الولايات المتحدة ، هذا العضو القديم في التحالف المعادي للهتلرية .

ان كتاب : **انتحـــار الغـــرب . جوهر ومصير الليبرالية** ، للباحث الاجتماعي الاميركي جايمس بورنهام ، هو بيان حقيقي عن النظرية المحافظة الجديدة الاميركية (جايمس بورنهام . **انتحـــار الغرب . جوهر ومصير الليبرالية** . نيويورك ، ١٩٦٤) . يهاجـــم بورنهام بعنف شديد افكار الليبرالية ، مجـــملا في ذلك كل مـــا يتصل بالحس السليم ، من قريب أو بعيد ، انـــه يقـــر بالتمييز العنصري ويشكك في جدوى منظمة الأمم المتحدة ، كمـــا يشك بشر الاستعمار والامبريالية ، ولا يؤمن بضرورة احترام المعتقدات الدينية ، وبايجابية التدابير الرامية الى نـــزع الســـلاح ، الخ . (انظر ص ٤٠ ، ٤١ ، ٤٢) .

وبغيظ شديد ، ينقض بورنهام على مبدأ الســـيادة الوطنية للشعوب واستقلالها . ويأسف لأن النظرية الديمقراطية الخاصـــة

بالسيادة قد لقيت التعبير عنها في اعلان حقوق الانسان ، الذي اقرته الجمعية العامة للامم المتحدة (اذ تنص المادة الحادية والعشرون ، البند الثالث ، على أن إرادة الشعب يجب ان تكون أساسا للحكم) . وهو ينصب العداء للنزعة الداعية الى « ربط الديمقراطية بالاستفتاء الشعبي» ، اي الايمان بضرورة تعبير الحكم عن ارادة اغلبية ديمقراطية (ص ٧٨) .

ان براهين بورنهام حول موضوع « ديالكتيك الاستقلال » هي مميزة جدا . فهو يعلن ، من جهة ، بأن كل اعلان استقلال جديد هو انتصار لحق تقرير المصير ، للحرية ، لارادة الشعب ، للعدالة ، للمساواة في الحقوق ، للديمقراطية . ولكن ، من جهة اخرى ، هذه الانتصارات الاستقلالية « تؤدي في نفس الوقت ، وفي أغلب الأحيان ، الى خسائر حقيقية وغالبا فادحة بالنسبة للعالم الغربي » (ص ٢٩٨) .

عن أية خسائر يتحدث ؟ هذه « الخسائر » هي انتصارات الشعوب على الاستعمار والامبريالية ، هي استرجاع الشعوب (بصورة جزئية ، مع الأسف) للخيرات المغتصبة . ويقول بورنهام بأن « أكثرية هذه البلدان الجديدة المستقلة كانت خاضعة للتوجيه السياسي والاقتصادي ، والثقافي الى حد ما ، من جانب الدول الغربية . فحركة الاستقلال تنزل بالغرب خسائر فادحة . ان أحد مظاهر هذه الخسائر ، على الأقل ، هو بديهي : أنه خسارة ممتلكات غربية تقدر بمليارات الدولارات (أراض ومصانع ومناجم اختلسها الثوار او هجرها اصحابها الغربيون) . والخسائر الستراتيجية هي اشد بكثير ... »

ان الايديولوجية المحافظة الجديدة تجهد للتضليل . ان المستعمرين بالذات هم الذين كانوا دائما مبددي ثروات الشعوب المضطهدة . وبعد تحرر المستعمرات السياسي ، يبذل المستعمرون المعاصرون وسعهم لاستخدام الطاقات الاقتصادية ، والاستفادة من سيطرة الراسمال الاجنبي في البلدان النامية .

وهذا هو السبب الذي يجعل نضال الشعوب في سبيل الاستقلال الاقتصادي ، في سبيل حقها في ان تقرر بنفسها السبل التي ستنهجها ، نضالها ضد كل اشكال الاستعمار الجديد ،

يصطدم بمقاومة ضارية من قبل الامبرياليين . ان الامبرياليين يتأسفون ، طبعا ، لضياع هيمنتهم في آسيا وافريقيا . وبورنهام يبكي المواقع الاقتصادية للامبريالية ، وقواعدها العسكرية ، وفقدانها لامكانية الحصول على طعام المدافع ممن تأتي بهم من مستعمرات ما وراء البحار . انها كآبة قاطع طريق منع من سرقة ما توخاه . وقد كتب بورنهام يقول : « من الصعب ان نجد وحدات عسكرية افضل من الشراذم النخبة المؤلفة من رجال الفوركا والسيخ الذين احضرهم العسكريون البريطانيون . ولا يقل قدر الجنود الملونين الذين جندتهم فرنسا من افريقيا الشرقية الفرنسية ودربتهم على طريقة غاليني وليوتاي . ان هؤلاء الجنود الرائعين ، والفوركاس والسيخ والسنغاليين والبربر، يشكلون خسارة كبيرة ومحزنة للغرب بعد الانتصار الخاص بأزالة الاستعمار » (ص ٣٠٠) .

ويسير التقريظ بالاستعمار جنبا الى جنب مع الدعاية للحرب وللعدوان . ان الايديولوجيين المحافظين قد نبذوا بصورة مكشوفة مفهوم الحرية والمساواة . وها هو بورنهام يقول : « لا بد من تعميق الاقتناع القديم ما قبل الليبرالي ، الذي ينص على ان الحضارة الغربية ، ومن ثم الانسان الغربي ، متفوقان على الحضارات الأخرى ، وكذلك على ما لا يستحق أن يدعى حضارة . فعلينا ان نبعث من جديد الارادة المرتكزة على هذا الاقتناع ، والخاصة باستعمال القوة المتفوقة والتهديد ، في سبيل حماية الغرب من كل خطر » (ص ٢٨٨) .

هذه الايديولوجية تتاخم الفاشية الجديدة . فان المدعو كارل ويكوم يدعو الى سحق حركة التحرر الوطني بكل الوسائل ، في كتابه الذي ظهر في الولايات المتحدة عام ١٩٦٤ (كارل ويكوم . **« الدولة الكاملة . بحث فلسفي حول المجتمع المعاصر والمقبل »** ، بوسطن ، ماساشوستس ، ١٩٦٤) . وهو يدعو الامبرياليين الاميركيين ، بمثابة خط عام للعلاقات الدولية ، لا الى تكتيك محنك للهدم ، بل الى الهجوم والتوسع ، والكفاح في سبيل الهيمنة على العالم . ويدعو الى شن هذا الهجوم بكل بأس الولايات المتحدة ، وبكل قوة الاسلحة الحديثة ، واستخدام « القوة

والضغط بدلا من المناقشات والاقناع » (ص ١٠٣) .

ويزين ويكوم مؤلفه باستشهادات من هتلر ، موافقة كليا لعقيدته هو نفسه . من مثل : « الدول الصغرى ذات السيادة لم يعد لها حق الوجود » . وبعد هذا الاستشهاد من أقوال هتلر ، يعلن ويكوم بأن « الهتلرية كانت دلالة » كافية على الضرورة المطلقة لخلق دولة عالمية » ، ملاحظا بأسف « الواقع المكدر الخاص بظهور كثير من الدول الصغيرة ذات السيادة في العالم » (ص ٦٨) .

ان حق تقرير المصير هو بنظره ظاهرة سلبية ، رجعية . وهو يدعو لاستخدام قوةعسكرية «تفوق الدول» ضد الدولالفتية.

ان الفكرة الرئيسية في مؤلف ويكوم هي الدعاية لحرب عالمية جديدة في سبيل انتصار الامبريالية الاميركية . ويعلن : « اذا حزنا على الوحدة بعد هذه الحرب ذات النوع الجديد ، يكون ذلك قد برر إزالة الحدود والسيادات ، وحتى اضطهاد الأمم وقتيا من قبل المنتصر ... هذا النوع من الحرب هو أعدل من المحاولات الحمقى الرامية الى زعزعة النير الاستعماري » (ص ٧٤) .

ولا يزعج المؤلف ، بأي شيء ، واقع أن هذه الحرب ستكون جريمة نكراء ضد الانسانية . وبالدعوة الى هذه الحرب ، فانه يدوس القواعد الأولية في الاخلاق وفي القانون الدولي .

فهو لا يقر بأي قانون دولي . وهو يعلن بوضوح بأنه « لا وجود لأي نظام شرعي معترف به عالميا في العلاقات الدولية ، والاعتقاد بإمكانية وجوده هو ضرب من ضروب الخيال » (ص ١٥٠) .

واثناء برهنة الشعارات القادرة على اقناع الناس بضرورة مجزرة عالمية ، يؤكد المؤلف ان الدولار في الظروف الحالية هو شعار أجدى من الصليب المعقوف . ويخلص ويكوم الى النتيجة الوقحة القائلة بأن « الديمقراطية لا يمكن ان تكون شعارا ثوريا للأميركيين » (ص ٩٩) ، ولكن علينا التحدث عنها « مستخدمين هذا الشعار في سبيل مصالحنا » (ص ١٦٧) ، آخذين دائما بعين الاعتبار اننا « سنصل الى دولة شمولية ، مهما كان اسمها » (ص ١٦٧ ـ ١٦٨) .

ما هي الأوساط التي يعبر عن مفاهيمها ومصالحها هذا الفاشستي الجديد ، الذي يجرؤ على اطراء الافكار الهتلرية ؟

لقد خدع نفسه بمدحه بـ « غولدووتر ، صاحب المقدرة والاحترام » (ص ١٥٣) .

لقد كان من الممكن التغاضي عن هذا الهذيان الفاشستي الجديد ، لو لم يكن صدى لأعمال الرجعية الاميركية .

ان هنسون بلدوين ، المراقب العسكري لـ « نيويورك تايمز » وهو ، كما يقال ، الناطق بلسان البنتاغون ، يؤكد بأن الثرثرة حول حماية الحرية والديمقراطية ليس سوى كذب ماهر . « فالأسباب التي نقاتل من اجلها في فيتنام لا علاقة لها بتهيئة سايغون للديمقراطية والحرية » (**قضايا السلم والاشتراكية** ، العدد السادس ، ١٩٦٥) .

ان الأوساط الاميركية الحاكمة ، بسلوكها سبيل العدوان والمغامرات ، تنتهج سياسة هي المنبع الرئيسي للتوتر ولخطر حرب عالمية جديدة .

ان الولايات المتحدة ، بتوقيعها ميثاق الأمم المتحدة ، تعهدت بالامتناع ، في العلاقات الدولية ، « عن التهديد واستخدام القوة ضد السلامة الاقليمية او الاستقلال السياسي لأية دولة ، وكذلك عن كل وسيلة تتنافى مع أهداف الامم المتحدة » (المادة الثانية ، الفقرة الرابعة) . اما في الفترة الحالية ، فالولايات المتحدة تخرق هذه المبدأ الأساسي . ففي السابع من شباط عام ١٩٦٥ ، أمر الرئيس ليندون جونسون الطيران بقصف جمهورية فيتنام الديمقراطية . وفي ٢٨ نيسان عام ١٩٦٥ ، أمر بانزال قوات « المارينز » على شاطىء جمهورية الدومينيك . وفي الثاني من أيار الاخير ، نادى بـ « مبدأ » جديد ، حين أعلن : « لن نقف مكتوفي الأيدي سامحين للشيوعيين بانشاء حكومات في نصف الكرة الغربي . فاذا تجراوا على تعريض حياة الأميركيين للخطر ، فان علم الولايات المتحدة سيتبع الرعايا الاميركيين الى كل مكان لحمايتهم » .

ان هذا المبدأ ، مبدأ الدركي العالمي ، هو اعلان حقيقي للحرب ضد حق الشعوب في تقرير المصير وفي الاستقلال . لقد عارض الامبرياليون هذا المبدأ المعترف به عالميا ، بالمفهوم الأخرق الذي يؤكد لهم « الحق » في انشاء انظمة تناسبهم اينما شاؤوا ، وفي

محاربة من لا يسير على خطاهم . ووفق معطيات « المبدأ » الجديد ، تدعي الحكومة الاميركية الحق في بسط نفوذها على كل بلدان العالم ، والقضاء على اي ميل للمقاومة .

ان الاتجاه المعادي للديمقراطية في « مبدأ جونسون » يتجلى ببديهية مميزة في ضوء سياسة الامبرياليين الذين يتدخلون ليس فقط لحماية او استرجاع الامتيازات التي فقدتها الاحتكارات والمجموعات الاقتصادية (وهو بدوره غير شرعي) ، ولكن ، بشكل خاص ، لخوفهم من مضي الحركة السياسية الجماهيرية في خط ثوري ، معاد للرأسمالية .

ان الادعاءات الخاصة بـ « خطر شيوعي » و « مخططات شيوعية » هي مبعث على السخرية : اولا ، لأن للشعب الحق في اختيار شكل الحكم الذي يتوخاه ، بما في ذلك الشكل الاشتراكي. وحق الشعوب في تقرير مصيرها لا يتحمل اي استثناء ، بل هو قاعدة حقوقية شاملة . ان لكل شعب الحرية في تقرير مصيره وفي الوقوف الى جانب النظام الاشتراكي والافكار الشيوعية . ان المبدأ الديمقراطي الخاص بالسيادة الوطنية ليس مناسبا كليا لحقوق البشر وحسب ، ولكنه يناسب كذلك حاجات التقدم الاجتماعي . ان المحاولات الرامية الى اعادة اعتبار الافكار الكاسدة هي محاولات محافظة ومنافية للعلم .

ثانيا ، لأنه من المحال تبرير التدخلات والغزوات بواسطة « دسائس موسكو وهافانا » ، وذلك ليس فقط لأن قوات « المارينز » قد حشدت ضد حكم شرعي ذي برنامج محدد بوضوح، ولكن لسبب بسيط هو أن القوى الرجعية كانت تعتمد على التدخلات قبل ظهور المجموعة الاشتراكية العالمية بزمن طويل . فقد نزل « المارينز » في جمهورية الدومينيك في عام ١٩٠٤ ، في عهد تيودور روزفلت ، قبل ولادة فيدل كاسترو بكثير . وحدثت عملية نزول جديدة في عام ١٩١٦ ، قبل ثورة اوكتوبر الروسية بعام واحد . وهكذا فمن البديهي ان التدخلات الاميركية تمليها مصالح امبريالية في مناطق مختلفة من الكوكب .

ان الاعمال العدوانية الجديدة التي يقوم بها الامبرياليون الاميركيون قد سببت اشمئزازا عنيفا في العالم . وقد اعلن القادة

الاميركيون في مناسبات متعددة بأن سياستهم ترمي الى تعزيز نفوذ بلادهم . ولكن النفوذ لن يكتب ، في الحقيقة ، للذين يدوسون القانون الدولي وميثاق الامم المتحدة، ولكن للاميركيين الشرفاء الذين يقفون ضد سياسة الدركي العالمي والفانفستر الدولي .

ان القوى الرجعية في الولايات المتحدة هي في عزلة متزايدة. فحركة الاحتجاج ضد أعمال اللصوصية التي تقترفها الطغمة العسكرية الاميركية ، قد لقيت ايضا تأييد الرأي العام الاميركي . إن سياسة الحكومة لم تكن في أي وقت في مثل هذا العداء للشعب . فالسياسة المعادية للديمقراطية التي تنتهجها الحكومة تؤدي الى تفاقم التناقضات داخل البلد ، وتحدث تمايزاً أوضح فأوضح بين قوى التقدم والقوى الرجعية .

ويشهد هيربرت ابتيكر ، العالم والكاتب الصحفي المعروف في الولايات المتحدة ، بأن احياء لـ « العنصرية العلمية » يحدث في هذا البلد . وتجذب هذه النزعة عددا قليلا من الأنصار ، وبشكل رئيسي بعض علماء طبائع الانسان وبعض علماء النفس . ولكن هذه الاقلية ، التي اوجدتها الايديولوجية الحاكمة ، هي مع ذلك موجودة .

ان الدولة الامبريالية ، التي تعمد الى تصدير الثورة المعاكسة والتي «تحمي الديمقراطية» بواسطة القنابل والنابالم و « المارينز » هذه الدولة تنتهج سياسة عنصرية ، ولذلك فهي تحتاج الى نظرية عنصرية .

العنصرية ، عنصر ملازم للرأسمالية

ان كل علم صحيح وفي خدمة الشعب مدعو لشرح قضايا ذات طابع عالمي اهمها :

أسباب التناحرات القومية والاضطهاد القومي والتمييز العنصري ، التي عانت منها خلال قرون ، وما تزال تعاني ، الأمم والعناصر المضطهدة .

وسائل زعزعة النير القومي ، وتسوية النزاعات بين الأمم ، وارساء قواعد المساواة والتعاون والصداقة ، هذه القضايا يجب ان يبت بها نظريا وعمليا على حد سواء ، لأنه دون الاطاحة بالنير القومي والتمييز العنصري ، وبدون اقامة مساواة عادلة ، فكل الكلمات البراقة حول الحرية والديمقراطية تبقى كلمات جوفاء .

ان تجربة الشعوب التاريخية ، أساس كل علم حقيقي ، تسمح بالاستنتاج بأن طابع العلاقات بين الأمم مرتبط بالنظام الاجتماعي . فجدير بالملاحظة ، بالفعل ، بأنه خلال حكم الأنظمة المعتمدة على الملكية الخاصة ، المتعاقبة جيلا بعد جيل (من نظام الرق الى الاقطاعية الى الرأسمالية) ، توالت دون انقطاع علاقات الاضطهاد القومي والطبقي .

لقد فرضت الرأسمالية على الانسانية نظاما عالميا يقوم على اضطهاد استعماري ومالي ضد الاكثرية الساحقة من سكان الكوكب

من قبل حفنة من الدول الامبريالية .

لقد وصل المستعمرون الى افريقيا والى قارات اخرى ملوحين بعلم العنصرية . وكانوا يموهون مصالحهم الجشعة بالثرثرة المفعمة بالرياء عن ضرورة تهيئة الشعوب الملونة الى الحضارة ، لأن هذه الشعوب ، كما يزعمون ، كانت بحاجة الى الحماية والتوجيه. وقد تجاهل المستعمرون كليا واقع أن الشعوب الافريقية تملك ، قبل اخضاعها للاستعمار ، ثقافة اصلية ما زالت نماذجها محفوظة في العالم . فان دول افريقيا في القرون الوسطى : غانا ، مالي ، الكونغو ، اوغندا ، وغيرها ، لم تكن البتة أدنى مستوى من دول أوروبا في العصر الوسيط على الصعيد الثقافي . فهي لم تكن بحاجة الى « أوصياء » . وكذلك الأمر بالنسبة لدول اميركا الوسطى ، حيث وجد المستعمرون شعوبا ذات حضارة عالية (الانكا ، والمايا والأزتيك) ، مما لم يمنعهم من تسمية هؤلاء السكان بـ « عنصر متدن » .

لقد تلبست العنصرية أشكالا مختلفة أملتها الظروف الملموسة ولكنها كانت دائما مرافقا امينا للاستعمار والراسمالية .

ان القرار حول العنصرية والتمييز العنصري ، الذي تبناه مؤتمر الشعوب الافريقية في اكرا عام ١٩٥٨ ، يذكر الدول التي « يعاني فيها الافريقيون من العنصرية المحمومة جدا » . انها جمهورية جنوب افريقيا ، والمستعمرات البرتغالية ، الخ . ان العنصرية ، وهي نوع من الاضطهاد الاستعماري ، تحرم الملايين من سكان هذه البلدان من الحقوق الأولية الاساسية .

والاعلان حول ازالة كل اشكال التمييز العنصري ، الذي تبنته الدورة السابعة عشرة للأمم المتحدة في تشرين الثاني من عام ١٩٦٣ ، كان نصرا كبيرا للشعوب . وقد ابدت الولايات المتحدة تحفظات اثناء المناقشة . فقد اعلن ا. ستيفنسون باسم الولايات المتحدة بان « الاعلان لا يلزم حقوقيا الدول الاعضاء في منظمة الامم المتحدة » . وتحت ستار احترام حرية التعبير عن الراي ، عارض ستيفنسون المادة التي تفرض على كل البلدان اتخاذ تدابير عاجلة تشمل الملاحقات القضائية والمقاطعة تجاه المنظمات التي تنادي بالتمييز العنصري .

هذا الموقف من جانب المندوب الاميركي يفسره طابع العلاقات القومية في داخل الولايات المتحدة . هذا البلد « القدوة »، « المتقدم » على ما يدعون تسميته « العالم الحر » هو دولة أفسح فيها المجال واسعا للتمييز العنصري . فالاضطهادات والارهاب ضد السكان السود تتتابع بأستمرار . وكل المدن الكبيرة في الولايات المتحدة تعرف عار الجرائم العنصرية ، والمذابح الوحشية ضد الزنوج . حتى الصحفيون البرجوازيون مرغمون على الاعتراف بأن « الناس الملونين يعتبرون في الولايات المتحدة بمثابة عنصر متدن » .

وبالرغم من مآثر الزنوج الاميركيين ، وخصوصا في حرب الاستقلال (١٧٧٥ — ١٧٨٣) وحرب الانفصال (١٨٦١ — ١٨٦٥)، ورغم قانون الغاء الرق ، الصادر منذ قرن من الزمن ، فلم ينل الزنوج حريتهم . ان مستوى حياة العشرين مليونا من الزنوج هو أدنى بكثير من مستوى البيض . فهم يعيشون ، في كل الولايات في ظل شروط سكنية سيئة جدا . ويعانون من البطالة اكثر مما يعانيه البيض : فهم آخر من يشغل وأول من يصرف . ويعيش المزارعون الزنوج في الولايات الجنوبية في ظروف بائسة للغاية . واكثر من نصفهم يسلمون اصحاب المزارع ما يصل الى خمسين بالمئة من المحصول . وما نسبة الوفيات المرتفعة لدى السكان الزنوج الا نتيجة منطقية للبؤس ولسوء الظروف السكنية . ونسبة وفيات الأطفال (ما بين السنتين الاولى والرابعة) هي ضعف ما هي عليه بين الاطفال البيض .

من المستفيد من نظام التمييز العنصري اللا انساني ؟

ان الابقاء على تقسيم المجتمع الى جماعات عرقية ، وعلى التمييز العنصري ينسق حكم الطغمة المالية ، لأن العنصرية والفروقات القومية تساهم في شق الطبقة العاملة ، وتعرقل تطور الوعي الطبقي ، وتقف حاجزا بوجه نضال الشغيلة في جبهة موحدة ضد الاحتكارات .

ان المحتكرين يتمسكون بالتمييز العنصري الذي يخدم مصالحهم الاقتصادية . وهم يجنون الارباح من جراء الاستثمار المفرط للشغيلة الملونين ، فينالون سنويا ، حسب معطيات غير

مكتملة ، ما يقارب الاربعة مليارات دولار اضافية ، وذلك باعطاء الزنوج قسما بسيطا مما يستحقون .

في ١٧ ايار ١٩٥٤ ، وبعد سنوات طويلة من النضال ، وكذلك تحت ضغط الرأي العام العالمي ، قررت المحكمة العليا في الولايات المتحدة حظر التمييز الدراسي . ولكن هذا القرار وضع في حيز التنفيذ ببطء كلي ، مما يحتاج لمئة عام على الاقل لجعله يشمل كل المنشآت المدرسية ...

ان المذابح غير المعاقب عنها تشكل المظهر الأكثر خزيا في النزعة العنصرية الاميركية . فان العنصريين يقتلون الزنوج متهمينهم باقتراف جرائم وهمية . وفي كل الحالات ، فان المحاكم الاميركية تبرىء ساحة القتلة .

ويمارس الارهاب بصورة منهجية في الولايات المتحدة. ففي سيلما بولاية ألاباما ، امر الحاكم والاس في ٧ اذار عام ١٩٦٥ بقتل الزنوج الذين كانوا قد نظموا تظاهرة احتجاج سلمية ضد التمييز العنصري في الانتخابات .

ان سخط الرأي العام العالمي كان على درجة من العنف جعلت الرئيس جونسون نفسه يسمي مجزرة سيلما ب « مأساة اميركا ». ما هي التدابير الملموسة التي امر الرئيس باتخاذها لوضع حد لعار التمييز العنصري ؟ انها تقضي بتبني قانون اضافي ضد التمييز في وقت الانتخابات . ولكن هذا القانون لم يكن جديدا ، فالتعديل الخامس عشر للدستور ، الذي اجري في عام ١٨٧٠ ، ينص على ان « مواطني الولايات المتحدة لا يجب ان يُحرموا من ممارسة الحقوق الانتخابية او ان توضع حدود امام ممارستهم لهذه الحقوق، من قبل الولايات المتحدة او اية دولة ، فيما يتعلق بالعنصر ولون الجلد والماضي العبودي ». وكذلك فان قانوني ١٩٦٠ و١٩٦٤ حول الحقوق المدنية يمنعان التمييز ضد الزنوج عند تسجيلهم في اللوائح الانتخابية . ولكن التمييز العنصري لم يزل قائما . فمن البديهي انه لا يكفي تبني قانون يضاف الى سابقيه ، بل يجب بذل جهود عملية في سبيل تنفيذ القوانين الموضوعة .

ان الحقيقة حول الوضع وحول نضال الزنوج الاميركيين تنتشر

في العالم . فقد بدأت الشعوب تفهم بان النظام الرأسمالي يغذي النزعة العنصرية .

ولا عجب في ان المحتكرين الاميركيين ، الذين اثروا بفضل استثمار عمل الزنوج ، يساندون بقوة التمييز العنصري في جمهورية جنوبي افريقيا . ان الاستثمارات الاميركية هناك ، حسبما تقوله مجلة « **نيو افريكا** » ، تقدر باكثر من ٥٠٠ مليون دولار ، وتدر ارباحا هائلة . **وبالفعل ، فان عمال المناجم السود ، الذين يعملون** وسط حرارة جهنمية في الدهاليز ، يقبضون ١٦ مرة اقل من البيض .

ان نظام التمييز العنصري الوحشي اللاإنساني في جنوب افريقيا يبرره ، حسب **رأي العنصريين** ، « حقد عنصري » لا يمكن استئصاله . ويجهد العنصريون لاقناع الناس بان الملونين والبيض لن يتمكنوا من العيش بمودة ؛ وكثير من العلماء المزيفين في البلدان الرأسمالية الغربية يسعون الى نشر هذه الخرافة .

ويعتمد بعضهم على علم التناسل والوراثة . وهكذا فان ك. بوتنام ، **جاهدا لاثبات** « تدني » السود البيولوجي ، يخلص الى الاستنتاج الاخرق القائل بان السود لن يتساووا مع العنصر الابيض خلال تطورهم الا بعد ٥٠٠ مليار سنة ! (كارلتون بوتنام : « **العنصر والعقل . وجهة نظر اميركية** » ، واشنطن ، ١٩٦١ ، ص ٥٣) .

لقد جابه العلماء التقدميون منذ زمن طويل **المحاولات** الرامية لاستخدام علم التناسل والوراثة في سبيل دعم النظريات العنصرية . **فالتحولات الجوهرية في حياة الشعوب لا علاقة لها ببنية الارثينات** (العوامل الوراثية في الكروموزومات) التي ، كما قال الفيلسوف البريطاني لويز ، « لم تتغير خلال المئتي جيل من التاريخ المدوَّن » .

ان محاولات تفسير النزعة العنصرية من وجهة النظر النفسية ، تميز بها العلم الاجتماعي الغربي المعاصر . فان سبب « النزاعات العنصرية » ، حسب رأي عدة علماء اجتماعيين غربيين ، يكمن في فكرة « مركزية العرق » التي ، كما يزعمون ، تختص بالبشر . ويفسرون هذه الظاهرة النفسية على انها « نزعة عامة الى تجسيم الفوارق بين اعضاء هذه او تلك من المجموعات الثقافية والعرقية » ، والى الاعتقاد بـ « تفوق الصفات الادراكية الحدسية لدى مجموعته على الصفات الادراكية الحدسية لدى مجموعة اخرى » . ان

النظريين الغربيين يعتبرون فكرة « مركزية العرق » (التي تنقسم بنظرهم الى نزعة عنصرية ونزعة قومية) بمثابة « ظاهرة نفسية لها جذورها في تركيب الشخصية ، وعلى انها غالبا ، طابع غير واع ». (انطوني ريتشموند : **مسألة اللون** . لندن ، ١٩٦١ ، ص ١٩ و٢٠).

ان النظرية النفسية ــ الاجتماعية تحوّل المسألة الى الاعتراف بان « توتر » في العلاقات بين البيض والملونين. هذا التوتر موجود، طبعا ، في البلدان الرأسمالية ، ولكن تحليل اسبابه الحقيقية يبرهن بصورة لا محيص عنها عن ضرورة وضع حد للنظام الاجتماعي الذي يولّده .

ان الميل الى اعتبار النزعة العنصرية بمثابة ظاهرة نفسية هو مما يسمح للعلماء الرجعيين باسدال ستار الصمت على المشاكل الاجتماعية الحادة كالتمييز العنصري، وعدم المساواة في اجرة عمل البيض والسود ، والتفرقة العنصرية ، وحق الشعوب المستعمرة في تقرير مصيرها الوطني . ان العلماء الاجتماعيين الغربيين، بنفيهم الاسس الموضوعية للنزاعات و « التوتر » ، يصفون هذه الظاهرات بثمرة الحالة النفسية الذاتية والبسيكولوجية لدى الافراد ، وآرائهم المسبقة ومشاعرهم . وهكذا يعاد الاعتبار لمجرمي الاضطهاد العنصري الحقيقيين ، وللوسط الاجتماعي الذي ولّد النزعة العنصرية : اي النظام الرأسمالي . ليس بوسع هذا التفسير الوصول الى حل المسألة العنصرية ، لانه جعل من النزعة العنصرية ميزة حيوية للذهن الانساني . وقد كتب مؤلف بورجوازي منتقدا النزعة العنصرية : « انني اعتبر ان الحاجة النفسية التي تولّد التناحر العنصري هي بالحقيقة شاملة، وستبقى الى امد ما » . (ماري جاهودا : **العلاقات العنصرية والصحة الذهنية**، باريس ١٩٦٠ ، ص ٣٦) .

ان الماركسيين الذين يعالجون مسألة العلاقات بين القوميات، ينبذون بصورة قاطعة هذا الموقف المتشائم ، مع اعترافهم بالتأثير الكبير الذي تفرضه العوامل النفسية والفكرية على حياة الناس. وقد كتب العالم الاجتماعي السوفياتي ا. باغراموف بانه « بالرغم من مزاعم الايديولوجيين البرجوازيين ، فالعلم الاجتماعي الماركسي لا يستبعد دور الانفعالات والحالات النفسية والمشاعر، وحتى العلائم المميزة ، في الحياة الاجتماعية . فعلم النفس الاجتماعي هو ميدان

للوعي الاجتماعي ويجب ان يؤخذ بعين الاعتبار عند كل دراسة اجتماعية . ولكن الماركسية تنطلق من أن آراء الناس وخالاتهم النفسية ومشاعرهم لا يمكن فصلها عن الوسط الاجتماعي الذي يولّدها . وهكذا فان الآراء والبراهين العنصرية القومية تعلّل ليس بدوافع نفسية لامعقولة ، بل بنظام استثماري معين، بمصالح ومرامي الاوساط الرجعية في المجتمع الرأسمالي . هنا يكمن « سر » النزاعات القومية ! » .

ان هذا الاستنتاج الماركسي ليس فرضية او تمنياً ، بل هو مثبت ومجرّب. لقد ايدته تجربة الحركة العمالية والبناء الاشتراكي. فمن اراد التحقق بنفسه من امكانيات تسوية الفروقات القومية ، ومن اقتلاع جذور النزعة العنصرية ، ليس عليه الا الذهاب الى الاتحاد السوفياتي او الى دول اشتراكية اخرى .

ان حل المسألة القومية في الاتحاد السوفياتي يدحض كلياً **الاكذوبة التي ترددت طوال اجيال حول انقسام العالم الى عناصر** وامم عليا وسفلى ، حول تدنّي الناس المسمين « ملونين » ، ويثبت بصورة لا محيص عنها ، ان كل الشعوب ، بقطع النظر عن الفروقات القومية والعرقية ، هي قادرة على تحقيق تقدم الاقتصاد والثقافة. على شرط فتح المجال رحباً امام قواها الخلاقة .

حيث حلّت مسألة القوميات

ان حل المسألة القومية يعني، بالنسبة للماركسية ـ اللينينية ، منح كل امة وكل شعب حق تقرير المصير ، بما في ذلك الحق في انشاء دولة مستقلة ، اي حرية كلية في تقرير المصير . ان حل المسألة القومية هو ازالة النير القومي بكل اشكاله ، وازالة الظلم القومي ؛ هو مساواة كلية بين الامم وبين اللغات القومية ، والغاء كل الامتيازات القومية ، وخلق ظروف ضرورية لنهوض عارم في كل امة .

ان ازالة النير الاجتماعي هو الشرط الذي لا بد منه لازالة النير القومي ، لتطور الامم وازدهارها . لقد كتب ماركس وانجلز، مؤسسا الشيوعية العلمية ، في **بيان الحزب الشيوعي** : « الغوا استثمار الانسان للانسان ، يُلغَ استثمار امة لامة اخرى » . ان هذه الموضوعة الماركسية النظرية قد وضعت في حيز التنفيذ العملي في الاتحاد السوفياتي .

فالتغييرات الجذرية في النظام الاجتماعي وسلطة الدولة ، التي اجريت بعد ثورة اوكتوبر الاشتراكية الكبرى عام ١٩١٧ ، وتشييد المجتمع الاشتراكي ، قد احدثت تغييرا كليا في العلاقات القومية . لقد كانت روسيا القيصرية تدعى « سجن الشعوب » . فكل العلائم السلبية في نظام الاستثمار كانت تطبع موقفها تجاه

المقاطعات التابعة لها : النير القومي ، وعدم المساواة ، والتناحرات، والنهب الاستعماري والاضطهاد ، ضد شعوب آسيا الوسطى ، والقفقاس وسيبيريا والشمال الاقصى. لقد كانت الطبقات المسيطرة (من ملاكين عقاريين ورأسماليين) تتحمل المسؤولية الكلية عن هذه الحالة . وقد ناضل التقدميون في روسيا بصورة دائمة من اجل صداقة كل الشعوب ، ووقفوا بنشاط بوجه السياسة الاستعمارية. ووقف الحزب الشيوعي في طليعة النضال ضد الاضطهاد بكل اشكاله .

ان السياسة القومية اللينينية ، التي تنص على حق شعوب روسيا في تقرير مصيرها ، بما في ذلك تكوين دولة مستقلة ، ونزع كل الامتيازات القومية والدينية ، والتطور المستقل للاقليات القومية والجماعات العرقية ، تكرست هذه السياسة في « اعلان حقوق شعوب روسيا » الذي عمم بعد ثورة اوكتوبر .

لقد وضع هذا الاعلان موضع التطبيق العملي . فقد الغت الحكومة السوفياتية كل الاتفاقات المجحفة، ومنحت جهازاً سياسيا للشعوب التي كانت قد فقدت دولتها ، ووهبت الاستقلال القومي للشعوب التي كانت تريد البقاء في داخل اتحاد روسيا الفدرالي. وقد انشئت الجمهوريات والمقاطعات القومية ، في داخل البلد ، حسب السكان .

على ان ازالة النير واقامة المساواة بين كل الامم لا يشكل وحده حلا فاصلا للمسألة . فتعقد العلاقات بين القوميات ، الذي ورثته الدولة الاشتراكية من روسيا القيصرية ، كان يرجع الى ان البلاد كانت تسكنها قوميات بلغت مراحل مختلفة من التطور الاجتماعي. فبعضها كان قد خطا في المرحلة الرأسمالية ، والبعض الآخر كان لم يزل في مرحلة العلاقات الاقطاعية او العلاقات الابوية، في حين كانت بعض القبائل تحافظ على نظام المشاعية البدائية . وهناك عدد من القوميات في المناطق المتاخمة للحدود كانت ماتزال تفتقر الى صناعة والى طبقة عاملة ، وكانت في تأخر لا يصدق في الميدانين الاقتصادي والثقافي .

لم يكتف الحكم السوفياتي بتحقيق المساواة السياسية بين الامم ، ولكنه اخذ على عاتقه تأمين مساواتها الحقيقية، وذلك بتطوير

سريع لاقتصاد الشعوب المتخلفة وثقافتها ، وبرفعها الى مستوى الشعوب المتقدمة .

لقد بذل في سبيل ذلك عمل هائل ، تنظيمي واقتصادي وسياسي وثقافي ايديولوجي ، من اجل افساح المجال امام هذه الشعوب لتنعم بحقوقها بصورة ملموسة . ولتحقيق ذلك ، انشأ الحكم السوفياتي تنظيما حكوميا بأشكال مختصة ، فكانت تنمو اجهزة السلطة المحلية التي تعمل باللغات القومية ، وانشئت الصحافة والادب، وفتحت المدارس والمسارح ومنشآت ثقافية اخرى تستعمل اللغات القومية المحلية ، وشرع ببناء مؤسسات صناعية مهمة ، ونظم تكوين شخصية العمال والمثقفين القوميين .

ان هذه التدابير احلت مكان الحذر الموروث من الماضي ، صداقة لا تنفصم عراها بين شعوب متساوية في الحقوق . ويشهد على هذه النجاحات التي احرزتها السياسة السوفياتية في القوميات، عدد من الارقام والوقائع . لنذكر بعضها :

لقد كانت بلاد السوفيات تتطور بوتائر لا سابق لها ، ولكن الجمهوريات التي كانت متخلفة سجلت معدل زيادة في الصناعة والزراعة بصورة مميزة الارتفاع . لقد زاد حجم الانتاج السوفياتي الاجمالي في عام ١٩٦٢ بمعدل ٤٨ مرة اكثر مما كان عليه عام ١٩١٣، في حين زاد حجم الانتاج اكثر من ٦٠ مرة في جمهوريات آسيا الوسطى ، و ٧٢ مرة في كازاخستان ، و ٨٢ مرة في ارمينيا . وكثير من الفروع الاساسية كانت تفتقر اليها المناطق البعيدة من روسيا القيصرية ؛ فلم يكن هناك الا بعض المشاغل الحرفية التي تنتج الصناعات الخفيفة والغذائية . وهكذا فان اوزبكستان لم تكن تمتلك اية صناعة تقريبا. اما في الوقت الراهن ، فان هذه الجمهورية الآسيوية الوسطى تستخرج الفحم الحجري والبترول والغاز ، والمعادن غير الحديدية ، وتوسع ، بوتائر متسارعة ، الانشاءات الميكانيكية والصناعة الكيميائية وصناعة النسيج ، الخ . وقرغيزيا، التي كانت قبل الثورة بلدا زراعيا ، تصدر منتوجاتها الصناعية اليوم الى ٢٥ بلدا .

ان كازاخستان تنتج بالنسبة للفرد من السكان مقدار ما تنتجه ايطاليا

من المنتجات الصناعية . وهي تعادل اليابان وتفوق ايطاليا في انتاج الطاقة الكهربائية . هذا مع العلم بان كازاخستان ما قبل الثورة كانت احدى المناطق الاكثر تخلفا في روسيا ، في حين كانت اليابان وايطاليا تملكان صناعة متطورة .

ان بعض المزيفين الاجانب يعلنون ، في سبيل بث الافتراء على سياسة الاتحاد السوفياتي ، بان صناعة الجمهوريات الاتحادية السوفياتية هي مخصصة ، بصورة كلية تقريبا ، للمعالجة الاولية للمواد الاولية التي يجب ان ترسل ، بعد ذلك، الى « المناطق الروسية من البلاد » . ولكن الوقائع تشهد بخلاف ذلك. فقد اوجدت صناعة متينة ومتنوعة في جمهوريات آسيا الوسطى. والصناعة الثقيلة ، المتمثلة بمؤسسات ضخمة ، منها مؤسسات الطاقة والمؤسسات البترولية والكيميائية والميكانيكية والالكتروتكنيكية وغيرها ، استخدمت اساسا لهذه الصناعة .

ولتفسير تأكيدات الاقتصاديين الاجانب الزاعمة بان صناعة النسيج لا يمكن ان تنمو في جمهوريات آسيا الوسطى ، لا بد من الاعتقاد بانهم يعتبرون قراءهم جهلة . فقد انشئت في ظل حكم السوفيات ، في جمهوريات آسيا الوسطى ، عشرات الكومبينات والفبارك النسيجية، يتزايدانتاجها دون انقطاع. فكومبينة لينيناباد وحدها تنتج سنويا من الاقمشة الحريرية ما انتجته كل مؤسسات روسيا القيصرية في عام ١٩١٤ .

ان تنشئة عدد كبير من الاختصاصيين ذوي الكفاءة العالية في جميع مجالات البناء الاقتصادي والثقافي ، في كل جمهورية ، قد شكل العامل الحاسم في الانطلاقة الاقتصادية لهذه الجمهوريات.

ان سكان كازاخستان وتركمانيا وطاجكستان والمناطق التي كانت تابعة لروسيا القيصرية كانوا شبه غارقين في الامية . وكانت نسبة ذوي الثقافة الاولية تبلغ ٠،٥ ٪ بين الطاجيكيين و ٠،٦ ٪ بين القرغيزيين و ٠،٧ ٪ بين التركمانيين والياقوتيين . ولم يكن هناك لا منشآت للتعليم العالي ، ولا مسارح ، كما لم يكن هناك كتب او صحف تصدر باللغات القومية المحلية. وقد شهدت هذه الجمهوريات، في ظل السلطة السوفياتية ، ثورة ثقافية حقيقية نتائجها ظاهرة للعيان .

لقد كان من المستحيل ، بلا شك ، تحقيق الثورة الثقافية في وقت وجيز دون مساعدة الشعوب السوفياتية الاخرى ، والشعب الروسي بالدرجة الاولى . وهكذا تتجلى مرة اخرى الخصائص المميزة للنظام الاشتراكي ، والطابع الجديد للعلاقات بين الامم في هذا النظام . ومن الصعب ان نتصور اتساع مدى هذه المساعدة ، التي تجلت في المؤازرة المادية ، في ارسال مدرسين واختصاصيين آخرين ، وتنشئة اختصاصيين وطنيين في المنشآت المدرسية الروسية ، وطبع الكتب الدراسية لكل الجمهوريات المتحدة ، وانشاء ابجديات للشعوب التي كانت تفتقر اليها . وقد حصلت اكثر من اربعين قومية على الابجدية في ظل سلطة السوفيات.

ان الظروف الشديدة الملاءمة لازدهار القوى الخلاقة لدى الشعوب ، قد اعطت نتائج باهرة . وقد حققت الشعوب التي كانت مضطهدة وثبة جبارة . فهي لم تعادل شعوب بعض الدول الرأسمالية فحسب ، بل تفوقت عليها في عدد من الميادين .

وهكذا فان عدد الطلاب بالنسبة لالف ساكن في قرغيزيا ، التي كان شعبها يفتقر الى الحرف ، يفوق اليوم ما هو عليه في فرنسا وبلجيكا وايطاليا . وان تركمانيا قد تخطت من هذه الناحية ، ليس فقط بلدان الشرقين الادنى والاوسط ، بل كذلك بريطانيا العظمى وفرنسا والمانيا الغربية .

ان عدد طلاب المعاهد العليا بين الالف نسمة قد بلغ ١٦ في جيورجيا و ١٢ في ارمينيا ، مقابل ١،٦ في جارتهما تركيا ، وقد بلغ ٩ بالالف في طاجكستان و ١٠ بالالف في أوزبكستان وتركمانيا ، مقابل ١،٠ في افغانستان و ٠،٧ في ايران و ١ في باكستان.

وفي الارض التي نشأت عليها اليوم جمهوريات بيلوروسيا وليتوانيا ومولدافيا واذربيجان وارمينيا وكازاخستان واوزبكستان وتركمانيا وطاجكستان وقرغيزيا ، لم تكن هناك مؤسسة واحدة للتعليم العالي . اما في الوقت الراهن ، ففي كل جمهورية اكاديمية علوم . وفي هذه الجمهوريات ، نستطيع أن نعد حوالي ٢٠٠ مؤسسة للتعليم العالي يتلقى فيها الدروس اكثر من نصف مليون طالب.

ونستطيع الحكم على مستوى وتائر الانطلاقة الثقافية لدى شعوب الاتحاد السوفياتي ، ليس من خلال التقدم التعليمي

فحسب ، ولكن من خلال تنظيم الاسعاف الطبي . لقد كانت روسيا القيصرية مصابة بالامراض ، وكذلك بالمجاعة والبؤس . وكان كل التطبيب مقتصرا على التجبير الاختباري وبعض المعالجة . وقد أحدث الحكم السوفياتي ثورة في هذا الميدان ، بادخاله التطبيب المجاني ، وقد نظم تخريج أطباء على صعيد واسع ، وانشاء شبكة متفرعة من المؤسسات الطبية والخاصة بالاطفال . ان هذه التدابير قد ساعدت على التخلص من أمراض كثيرة .

حتى أخصام الاشتراكية اعترفوا بحل مسألة القوميات في الاتحاد السوفياتي . فقد استنتج أفريل هاريمان ، الشخصية الاميركية المرموقة، بعد رحلة الى جمهورية طاجكستان السوفياتية ، بأن « هذه الجمهورية هي مثال ساطع » على حقيقة أن النظام السوفياتي « يؤمن التنمية الاجتماعية والاقتصادية المتزايدة لبلد متأخر ، بفضل صياغة تخطيط وتوجيه مركزيين » .

هذا الاعلان ليس منعزلا . فان و. دوغلاس ، عضو المحكمة العليا في الولايات المتحدة ، أثناء مقارنته بين الوضع في بلدان رأسمالية كتركيا وايران وبينه في الجمهوريات السوفياتية المجاورة ، كتب يقول : « اذا وصلت ، في هذه البلدان ، الى محاذاة الحدود الروسية ، سيقال لك بأن الروسيين يجيدون القراءة والكتابة ، وبأن هناك مستشفيات ، بأن التطبيب مجاني ، بأن مدنا حديثة ترتفع ، بأن أولاد الفلاحين ، يتلقون فيها دروسهم في منشآت التعليم العالي . كل ذلك صحيح . فان روسيا السوفياتية قد عملت الكثير في سبيل تحويل آسيا الوسطى الى منطقة طليعية . أن باكو وطشقند والماآتا هي مدن حديثة جميلة . الجامعات مليئة ، والزراعة ممكننة وقد قضي عمليا قضاء تاما على الامية . وهناك قاعات اوبرا رائعة . كل ذلك هو أعجوبة بالنسبة لفلاح من الشرق الادنى ، يعيش بالتقتير في مسكن صغير متداع ، تلد زوجته في الحقول ، يفتقر الى العناية الصحية ، ويحلم بتأمين العلم لاطفاله » .

والعالم الاجتماعي الاميركي المعروف أ. فريزر ، مؤلف كتاب « الصلات العرقية والثقافية في العالم المعاصر » ، يكتب : « اذا كنا نبحث عن جواب للسؤال المتعلق بحل السياسة الروسية للمسألة

القومية ، علينا ان نلاحظ بأنه ، خلال الحرب العالمية الثانية ، كانت الاقليات القومية أمينة للاتحاد السوفياتي ، فحاربت بحماسة » .

هذه الاستنتاجات الموضوعية التي يخلص اليها اخصام ايديولوجيون للاشتراكية هي ذات دلالة كبرى .

ان لحل المسألة القومية في ظل الاشتراكية وجها اخر : انه تجربة التطور اللارأسمالي في آسيا الوسطى السوفياتية وفي جمهورية منغوليا الشعبية . ان مذهب التطور اللاراسمالي هو احدى ألمع الاكتشافات النظرية التي ابتدعتها الماركسية الخلاقة .

نعلم بأن الانسانية ، بصفتها مجموع كل المجتمعات ، لا تستطيع تخطي المراحل التاريخية الضرورية في التطور السابق للاشتراكية (المشاعية البدائية ، نظام الرق ، الاقطاعية ، الرأسمالية) . ولكن هذا لا يعني ابدا ان على كل شعب وكل بلد ان يجتاز تدريجيا كل هذه المراحل . فبامكان هذا الشعب او ذاك ان يتجنب اجتياز هذه المرحلة الاجتماعية او تلك ، اذا نفذت امكانيات تقدمها بالنسبة للتطور العالمي ، وفي حال وجود نظام اجتماعي أكثر تقدمية . وهكذا فان قانون تتابع التشكيلات الاجتماعية والاقتصادية ، من حيث هو قانون موضوعي لحركة التطور التاريخية ، يضبط ، في هذه الحالة أيضا ، سير التطور الاجتماعي .

ان مجرد وجود النظام الاشتراكي العالمي يثبت بأنه لم يعد هناك مجال للضرورة الحتمية للتطور الراسمالي ، اذ ان وجود ذلك النظام الاشتراكي يوفر الشروط من أجل الانتقال المباشر من العلاقات الاجتماعية ما قبل الراسمالية، الى الاشتراكية . لقد اتخذت المسألة النظرية صيغة عملية منذ نحو خمسين سنة ، بعد ثورة اوكتوبر الاشتراكية الكبرى . وفي حديثه أمام المؤتمر الثاني للاممية الشيوعية ، وسع لينين الموضوعة التي قدمها ماركس حول امكانية التطور اللاراسمالي ، بقوله : « بفضل مساعدة البروليتاريا في البلدان المتقدمة ، تستطيع الدول النامية ان تنتقل الى النظام الاشتراكي ، وببعض مراحل التطور ، الى الشيوعية ، متجنبة اجتياز مرحلة التطور الراسمالي » . (ف.

لينين ، المؤلفات ، المجلد الواحد والاربعون ، ص ٢٤٦ ، الطبعة الروسية) .

لقد أيدت التجربة التاريخية كليا هذا الاستنتاج . فما حققه عدد من البلدان الرأسمالية الغربية في تطورها الصناعي خلال ٣٠٠ الى ٤٠٠ سنة، حققته جمهوريات آسيا الوسطى خلال ٣٠ الى ٤٠ سنة ، أي بتطور أسرع بعشر مرات .

ان جمهورية منغوليا الشعبية كانت أول بلد في الشرق اختار طريق التطور اللارأسمالي . لقد حقق الشعب المنغولي قفزة من الاقطاعية الى الاشتراكية ، متجنبا المرور بالمرحلة الرأسمالية .

لقد كانت منغوليا بلدا متخلفا تسوده تربية الماشية ويفتقر الى طبقة عاملة . وقد قاد الثورة حزب فلاحي ، هو حزب الشعب الثوري ، الذي كان يتطور بصلة وثيقة مع الحركة الشيوعية العالمية ، متمثلا بالنظرية العلمية للماركسية ـ اللينينية ، مفتنيا بتجربة الدول الاشتراكية . وبفضل المساعدة التكنيكية والقروض من جانب الاتحاد السوفياتي ، أوجدت منغوليا صناعة وصلت نسبتها الى الدخل القومي ما يناهز آل ٤٣ بالمئة في عام ١٩٦٣ . وقد زاد الانتاج العام في السنوات الاخيرة بمعدل ١٤٠ بالمئة . وهناك اقتراح برفع نسبة الصناعة الى ٥١ بالمئة في عام ١٩٧٠ ، مما سيجعل من منغوليا بلدا صناعيا وزراعيا في نفس الوقت .

وتتتابع الانطلاقة الثقافية في جمهورية منغوليا الشعبية بوتائر متسارعة . وهناك ١٦٨ من بين كل الف نسمة ، يتابعون دراستهم ، عشرة منهم يدرسون في مؤسسات التعليم العالي . وتتفوق منغوليا على فرنسا وايطاليا من حيث عدد الطلاب بين كل الف ساكن . وسبعة من أصل عشرة من مربي الماشية يمتلكون اجهزة راديو .

ان البلد قد تغير . فالشيوخ يقولون بأن العاصمة كانت ، من قبل ، خضما من الخيام والمساكن الصغيرة . أما اليوم ، فان أولان ـ باتور هي مدينة جميلة عصرية .

كل منجزات منغوليا هي نتاج شعب سلك طريق التطور اللارأسمالي .

ان نظرية التطور اللاراسمالي قد اكدتها تجربة بعض البلدان الفتية ذات السيادة في آسيا وافريقيا . ان عدداً دوما في تزايد يختـــار هذا الطريق . وفي امــاكن اخرى ، نحـــن امـــام تحولات اجتماعية واقتصادية عميقة تفسح أمام هذه البلدان مجال الدخول في طريق لا راسمـــالي .

ان المساعدة النزيهة والاخوية التي يقدمها الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية الاخرى هي عنصر مهم في ذلك .

افتراء تكذبه الوقائع

ما زال في الغرب عدد ممن يجهدون للافتراء على الاتحاد السوفياتي والنظام الاشتراكي العالمي . فان النفوذ المتزايد الذي يحظى به الاتحاد السوفياتي ، وحل المسألة القومية في هذا البلد ، قد أحدثا عوارض من الغيظ الشديد والعاجز ، رافقتها موجات من الاكاذيب .

وتستعمل خرافتان بوجه خاص في سبيل تحقير العلاقات بين الامم ضمن الاتحاد السوفياتي : أولهما اسطورة « روسنة » الشعوب السوفياتية ، ثم قضية اضطهاد الشيوعيين للاديان ، وخصوصا الدين الاسلامي .

ان اسطورة الـ « روسنة » ترتكز على الواقع الحقيقي ، والايجابي ، القاضي بدراسة اللغة الروسية وتمثل شعوب الاتحاد السوفياتي للثقافة الروسية . هل هذا شيء سيء ؟ ان معرفة اللغة الروسية تساهم في تبادل الخبرة وفي اطلاع كل أمة وكل قومية ، على ثقافة الشعوب السوفياتية الاخرى ، وعلى التقدم الثقافي العالمي . فاللغة الروسية هي لغة اتصال تنشط التعاون بين كل شعوب الاتحاد السوفياتي .

لقد أعطى لينين أهمية فائقة لدراسة اللغة الروسية من قبل كل شعوب روسيا . وكان يعتبر بأن اللغة الروسية بامكانها اغناء

أدب القوميات المختلفة ، واطلاعها على التراث الثقافي الروسي . ولكن لينين كان ضد ادخال اللغة الروسية بصورة قسرية . فقد قال : « ... بودنا ، بديهة ، ان تتأمن لكل من سكان روسيا امكانية تعلم اللغة الروسية العظيمة . شيء واحد لا نريده ، هو الاكراه ... » (لينين ، المؤلفات ، المجلد العشرون ، ص ٦٩) .

ليس هناك أي اكراه على تعلم اللغة الروسية في جمهوريات آسيا الوسطى . فان معطيات احصاء عام ١٩٥٩ تشهد بأن ٩٤ بالمئة من السكان يعتبرون لغتهم القومية بمثابة لغتهم الام . ومعرفة اللغة الروسية لا تستبعد استعمال اللغة الام ، بل تحث عليه . ان وجود لغات مختلفة في الظروف الحالية هو مما يغني حياة السوفياتيين الروحية . ومع تطوير لغاتهم في المستقبل ، فانهم سيدرسون اللغة الروسية بصورة طوعية ، وسيستعملونها في الصلات مع قوميات اخرى . ومع تقدير الاهمية الكبرى لتعلم اللغة الروسية ، أعلن برنامج الحزب الشيوعي السوفياتي انه لا يجب قبول أية امتيازات او استثناءات او اكراه بالنسبة لاستعمال هذه اللغة او تلك .

واذا اعتبرنا الاطلاع على اللغة والثقافة الروسيتين بمثابة « روسنة » ، وجب عند ذلك التحدث عن « أوربة » او « أمركة » تمارسان ضد الروس وضد شعوب سوفياتية أخرى ممن يحترمون بعمق عبقرية الامم الغربية ويدرسون لغات البلدان الاوروبية والاميركية .

وليست أقل بطلانا الادعاءات المتكلفة حول الاضطهادات الدينية . ان السوفياتيين ينعمون بحرية اعتقاد تامة . فمساواة المواطنين في الحقوق هي مستقلة عن دينهم . وكل مواطن حر في ممارسة الديانة التي اختارها او في عدم ممارسة اي ديانة . فبديهي ان ممارسة العبادات الدينية ليست محرمة ، على شرط عدم الاخلال بالنظام العام وعدم النيل من حقوق المواطنين وشرفهم وشأنهم . ويحق لكل مواطن ، من جهة أخرى ، ان يمارس الدعاية العلمية المنافية للدين .

كل هذه المباديء هي في حيز التطبيق تجاه المسلمين . فالجماعات الدينية الاسلامية تنظم مؤتمراتها ومحاضراتها ، وتنشر

مؤلفاتها ، ولها منشآتها المدرسية . وينعم كل المسلمين ، بمن فيهم رجال الدين، بنفس الحقوق التي ينعم بها مواطنو الاتحاد السوفياتي الاخرون. ويشترك عدد من المسلمين اشتراكا نشيطا في حركة انصار السلم ، وفي حركة التضامن مع شعوب آسيا وافريقيا ، المناضلة ضد الاستعمار والامبريالية . والعلماء السوفيات يعجبون بالتراث الثقافي الاسلامي البديع ويكبُّون على دراسته . ان الاكاديمي ا. كراتشكوفسكي ، المستعرب السوفياتي الشهير ، نقل القرآن الى اللغة الروسية ، مرفقا ترجمته بأبحاث تاريخية ولغاتية مهمة .

ان الحقيقة حول سياسة الحكومة السوفياتية في هذا الميدان تكذب المزاعم التي تدعي « اضطهاد » المتدينين . انها أكاذيب متعمدة يلجأ اليها المقامرون بالمشاعر الدينية . فالمراقبون الموضوعيون الذين زاروا الاتحاد السوفياتي يدحضون الادعاءات المنافية للحقيقة حول « الوضع غير المتساوي » بين الشعوب غير الروسية ، وخصوصا حول « الاضطهادات » الدينية .

لقد زار الاتحاد السوفياتي منذ بضع سنوات وفد من مسلمي « جامعة علماء الاسلام في باكستان » برئاسة رئيس هذه المنظمة موليان بادوني ، وذلك بدعوة من الادارة الدينية ، لمسلمي آسيا الوسطى وكازاخستان . وكان الوفد يرمي الى انشاء صلات أوثق بين المسلمين الباكستانيين والسوفيات . واثر عودته الى الباكستان ، أصدر موليان بادوني في كراتشي كتابا بعنوان « انطباعاتي حول رحلة الى روسيا » .

وقد كتب المؤلف بان اعضاء الوفد قد رأوا كل ما كانوا يرمون الى رؤيته . فزاروا مراكز تاريخية اسلامية مهمة ، أمثال طشقند وسمرقند ودوشامبيه ، وأدوا الصلاة في الجوامع مع مسلمين سوفيات . وقد كتب قائلا : « ان المسلمين يعيشون في رضى وسرور . كل يعمل في مكانه . هناك كثير من المسلمين في معامل ومنشآت طشقند وسمرقند ودوشامبي » .

لقد شدد موليان بادوني على أن الدولة لا تتدخل مطلقا في الشؤون الداخلية للجماعة الدينية ، وعلى أن المسلمين ينعمون بحرية كاملة في العبادة . ويشن المؤلف انتقاداً لا هوادة فيه

للافتراءات الموجهة ضد الاتحاد السوفياتي .

ان هذه الحقائق التي يعلنها ممثلون عن المسلمين الاجانب ليست وحيدة . ويكفي ان تقرأ السطور التي تركتها الضيوف الاجانب في الكتاب الذهبي للقيادة الروحية لمسلمي آسيا الوسطى وكازاخستان في طشقند . وقد كتب ارماند نيقولا ، وهو من شخصيات المارتينيك ، قائلا : « لقد سرني ان أستطيع التعرف على قادة مسلمي اوزبكستان . واستنتجت خلال محادثاتنا الاخوية أن العلاقات بين الادارة الدينية والدولة هي علاقات طبيعية . وتبين لي كذلك أن الصداقة والتعاون بين الشعوب ، وكذلك الدفاع عن السلم ، هي من المهمات الرئيسية للمسلمين الاوزبكيين » .
وقد كتب أوتون الاكونوم ، الصحفي التايلاندي : « لقد تبين لنا أن المسلمين ينعمون بحرية ممارسة عبادتهم كما هي الحال في بلادنا » .

وقد سجل جماعة من المناضلين النقابيين في البلدان الشرقية الملاحظات التالية : « ان ما شاهدناه يسلحنا ضد دعاية أعداء الاتحاد السوفياتي . هذه الدعاية تؤكد فقدان حرية المعتقد في الاتحاد السوفياتي . لقد سرنا بصورة مميزة ان نرى اناسا من مختلف القوميات يعيشون ويعملون بتآلف تام ، وينعمون بالحرية الدينية » .

لقد شدد الصحفي الالماني الشرقي « جردروز » على الاحترام الذي تحظى به الآيات والذخائر الاسلامية . وقد كتب يقول : « لقد سرني ان استطيع زيارة الادارة الدينية لمسلمي آسيا الوسطى أثناء شهر رمضان . وقد كنت شغوفا للاطلاع على كيفية نمو الثقافة الاسلامية في مركز قديم ، خرّج ، خلال عدد كبير من السنين ، مفكرين وفلاسفة خلدوا الفلسفة والتفكير الاوروبيين ، بعدما سادهما النسيان في أوروبا » .

ان الشيخ محمد عمر القرداحي عضو وفد القادة المسلمين العراقيين ، قال في جامع « طليا شيخ » في طشقند : « بزيارتنا لكم ، أخذنا فكرة عن حرية الاعتقاد التامة التي تنعمون بها . ان اعداءكم ينشرون في بلادنا مختلف أنواع الاشاعات ، ولكننا لم نصدقها قط . وباشتراكنا في هذه الصلاة نتبين ، مرة اخرى ، أننا كنا محقين بعدم تصديق ذلك » .

وهكذا فان الوقائع تكذب الدعاية المغرضة التي يبثها الامبرياليون .

إن النظام الاشتراكي ، كما يثبت ذلك التاريخ بوضوح ، ينعش الامم المضطهدة ، فيزدهر اقتصادها وثقافتها على اساس الاشتراكية ، فتنشأ العلاقات الاخوية بين الامم .

تنمو في ظل الاشتراكية نزعتان في وقت واحد : تنمية الامم وتقاربها . ان هاتين النزعتين هما تقدميتان وتنموان في ترابط وثيق . فان التقارب والصداقة بين الشعوب ، والمساعدة المتبادلة بينها ، افسحت المجال أمام المقاطعات المتخلفة من روسيا القيصرية ، لكي تتساوى مع المناطق المتطورة في وسط الاتحاد السوفياتي ، ولكي تساعد شعوبا ودولا اخرى . كما ان تنمية الامم تفسح المجال أمام تعاون اوثق فأوثق بينها .

من الخطأ ان نفصل بين هاتين النزعتين . فان تجربة الاتحاد السوفياتي تدحض النظرية التي بموجبها تتطور الامم نحو الاكتفاء الذاتي والانعزال ، اللذين لا يمكن ان يؤديا الا الى الانانية القومية ، الى النزاعات . وتثبت ذلك بصورة اساسية حقيقة ان الانعزال هو مدعاة شؤم ، بالدرجة الاولى بالنسبة للامم النامية التي تحرم بذلك من حسنات تعاون اخوي وثيق .

أن التطوير المبرمج للقوى المنتجة ، بما في ذلك توزيع المراكز الصناعية بصورة منطقية بمحاذاة مصادر المواد الاولية ، هو أحد العوامل الحاسمة في ازدهار الامم اقتصاديا . ان انهاض الاقتصاد القومي للجمهوريات السوفياتية ، الذي وضعه برنامج الحزب الشيوعي السوفياتي نصب عينيه ، يحدد مهمة اكمال التقسيم الاشتراكي للعمل بين الجمهوريات ، في سبيل التقدم الوطني .

لنأخذ ، على سبيل المثال ، الطاقية . ان اذربيجان تزود جيورجيا وارمينيا ، الجمهوريتين المجاورتين ، بالغاز الطبيعي وتجهزهما بقسم من طاقتهما الكهربائية . واستونيا تزود ليننغراد وليتونيا بالطاقة . ويجري انشاء انبوب للغاز بامكانه ايصال الغاز المستخرج في اوزبكستان الى مؤسسات الاورال الصناعية . وتبني أوزبكستان وقرغيزيا ، بجهود مشتركة ، مركز اوتش — كورغان الكهرمائي الذي ستستثمرانه بصورة مشتركة . ويبني

الشغيلة الطاجيكيون ، بمساعدة شعوب سوفياتية اخرى ، مركزا على النوريك (٢٧ مليـون كيلوواط) ، سيزود طاجكستـان والجمهوريات المجـاورة .

وتتجلى النزعة الى التقارب ببديهية مميزة ليس في الاقتصاد فحسب ، بل كذلك في مجال الثقافة . مما يؤدي الى زيادة غنى الامم الاشتراكية ، ويساهم في ازدهارها . وتتمثل الثقافـات القومية أسرع فأسرع التقاليد التقدمية للشعوب الاخرى ، وكذلك التقاليد الثورية المشتركة لكل بناة الشيوعية ، الذين لا يعارضون التقاليد القومية بل يندمجون معها . وهذا يشكل مظهرا للوحدة العضوية بين الطابع القومي والطابع الامي الذي تتحلى به حيـاة المجتمع السوفيـاتي .

عندما نتحدث عن التعاون والتقارب بين الامم السوفيـاتية ، فهذا لا يعني ، بكل تأكيد ، التسوية الالية للفروقات القوميـة . فالسمات المشتركة لعقلية الامم الاشتراكية المتكونة علـى أسـاس الاشتراكية ، تساهم في تقاربها الروحي ، ولكن من الخطأ تفسـير هذه النزعة على انها بداية ذوبان .

هناك مساع تبـذل في البلـدان الراسمانية الغربية ، وخصوصا في الولايات المتحدة ، في سبيل اخفاء الحقيقةواسدال الصمت على ازدهار الامم الاشتراكية وثقافاتها ، والافتراء عـلى السياسة السوفياتية في الميدان القومي .

وما « اسبوع الامم المضطهدة » الشهير الذي تنظمه سنويا الحكومة الاميركية ، سوى مظهر لهذا الجهد الدعائي . يصعب على المرء ان يخفي استياءه امام هذه الحملة من الافتراءات . ولكـن على العالم ان يقتصر على الوقائع ، على الحقيقة الموضوعية ...

لندع الوقـائع ترد على الرجعيـين الذين يظهرون الاتحـاد السوفياتي بمثابة دولة «تستعبد» أمما اخرى» وتظهر الجمهوريات السوفياتية ، وخصوصا البلدان البلطيقيـة ، بمثابة « امـم مضطهدة » .

ان شغيلة بلدان البلطيق قـد انشأوا ، منذ عـام ١٩١٨ ، سلطاتهم الدمقراطية : السوفياتات . وفي كانون الاول عام ١٩١٨ اعترفت حكومة روسيا السوفياتية باستقلال جمهوريات استونيا

وليتوانيا وليتونيا الاشتراكية السوفياتية . ولكن القوة الوحشية اوقفت التطور الاشتراكي لهذه الجمهوريات . فقد اجتاحت جمهوريات البلطيق « الفرقة الحديدية » بقيادة فاندر هولز ، الجنرال التابع للقيصر الالماني ، وجيوش بيلسودسكي ، والقوات التي قادها الجنرالات والقادة العسكريون الاميركيون والانكليز والفرنسيون . وكان من هذا التدخل ، الذي صحبته مجازر دموية ، أن تحولت بلدان البلطيق الى « منطقة حجر صحي » غايتها كبح الثورة ، وموجهة ضد الاتحاد السوفياتي .

عندئذ امست ليتوانيا ولتونيا واستونيا شبه مستعمرات للرأسمال الاجنبي . وكانت الثروات الرئيسية متمركزة في ايدي الاجانب وعملائهم السياسيين. وتم القضاء على الاستثمارات الزراعية الصغيرة . وهكذا عرضت اكثر من ٢٥ الف مؤسسة استثمار فلاحية مرهونة في ليتوانيا ، للبيع في مزادات علنية . وفي كل من هذه الجمهوريات ، وجد مئات الالوف من العاطلين عن العمل. فقد سجل ما يقارب ال ٣٠٠ الف عاطل عن العمل في ليتوانيا . واكثر من مئة الف عامل هاجروا الى البرازيل واماكن اخرى ، ومئات الالوف من العمال كانوا اميين .

لقد مارست الحكومات البرجوازية في بلدان البلطيق سياسة معادية للشعب ، فحولت تلك المنطقة الى قاعدة عمليات حربية في سبيل مهاجمة الاتحاد السوفياتي . وكانت هذه الحكومات تقيم صلات وثيقة مع الفاشيين الالمان. ان برلمانات الجمهوريات البلطيقية، التي انتخبت في انتخابات عامة ، قررت بالاجماع في صيف ١٩٤٠، ارجاع حكم السوفيات ، وانضمام بلدانهم بحرية تامة الى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية . وفي اثناء الحرب ، حملت شعوب الجمهوريات البلطيقية السلاح لتدافع عن حريتها ضد المحتلين الفاشيست . وباستعادة اقتصادها القومي بعد النصر ، سلكت الشعوب البلطيقية نهائيا طريق الاشتراكية ، واظهرت بان اسرة متحدة من الشعوب الاشتراكية بامكانها ان تجترح العجائب.

لنلق نظرة على لتونيا . منذ ١٩٤٠ ، تضاعف انتاجها الصناعي ١٥ مرة . وانشأت لتونيا في ظل الحكم السوفياتي ١٦٠ مؤسسة. واعيد تجهيز كل المؤسسات التي وجدت قبل ذلك . والفروع التي

لم تكن او التي كانت مبتدئة ، عرفت نهضة كبيرة ، من مثل كيمياء المعدات التركيبية ، والراديوالكترونية ، وصناعة اجهزة الـدقة ، والصناعة الصيدلية وصنع الآلات الزراعية ، الخ. . . وادخلت الآلة على كل الاشغال الزراعية تقريبا ، وادخلت الكهرباء على كل الكولخوزات والسوفخوزات . وخـلال السنتين الاخيرتين ، تأمَّن لـ ١٣٤٠٠٠ نسمة اكثر من ٣٤ الف مسكن جديد .

لقد تم القضاء على البؤس والجهل لدى جماهير الشغيلـة . ربع السكان يتابعون دروسهم ، وفي لتونيـا اكاديمية علوم وعشر منشآت للتعليم العالي . ويتخرج في عام واحد عدد من الاختصاصيين يضاهي ما تخرج خلال كل وجود النظام البرجوازي . هناك ١٥٠٠ مكتبة عامة ، مقابل ١٧٤ في ظل النظام البورجوازي . وقد زاد عدد المطبوعات بمعدل اربع مرات عما كان عليه .

ان التغييرات التي احدثت في جمهوريات البلطيق خلال سنوات البناء الاشتراكي ، قد اذهلت الذين امضوا سنوات طويلة في المهجر . فها هي انطباعات ليتواني عائد من المهجر . انه ألبيناس موركوس الذي عاد في اواخر عام ١٩٦٣ من الولايات المتحدة . لقد كان هناك بعض المهاجرين الرجعيين يعلنون في الاذاعة والصحف بانه «سيكون مصيره التصفية الجسدية في الجحيم السوفياتي » . موركوس لم يكن على اطمئنان تام : فبعدما أمضى عشرين عاما في الولايات المتحدة ، وبعد مرحلة تعاون فيها مع الاشتراكيين ــ الديمقراطيين اللتوانيين المعادين بوضوح للاتحاد السوفياتي ، لم يكن واثقـا من انه سيلقى استقبالا حسنا . لقد كان يخشى ان يدان بسبب صداقاته السابقة . ولكن محبة الوطن كانت الاقوى .

لقد تبددت مخاوفه . فقد شاهد بأم عينيه الانجازات التـي تحققت : « على الضفة اليمنى من النيريس ، في ضواحي فيلنيوس حيث استقرَّيت ، ارتفع حي من المنازل الجديدة . الايجـار يكلف من سبع الى ثماني مرات اقل مما هو عليه في الولايات المتحدة . اما مستوى الثقافة ، والحاجات الثقافية والفكرية لدى الشغيلة ، وتقدم

الديمقراطية ، كل هذا ، بنظري ، غـاية في الارتفاع في ليتوانيـا السوفياتية » .

ويتابع موركوس قائلا : « اثر عودتي الى البـلاد ، ادهشني الاخلاص والصراحة اللذان يميزان الانتقاد الشعبي لبعض اخطـاء اجهزة الحكم . وكلما ازدادت شدة الانتقاد ، ازدادت معها امكانية اصلاح هذه الاجهزة واتقانها . ان المجلات الدورية تنشر مناقشات ومجادلات . انه نمو مجتمع حر ، خلاق ، ذي روح ناقدة » .

ان التعليم ، وحده ، يشهد على انجازات ليتوانيا في تطوير ثقافتها خلال ٢٥ عاما : فهناك ٤٢٨٠٠ طالب ، مقابل ٣٩٩٠ في عام ١٩٣٩ . وفي خلال عشرين عاما من النظام البورجوازي ، خرجت ليتوانيا ٣٠٣ مهندسين بقي كثير منهم دون عمل . في حين يبلـغ اليوم عدد المهندسين الذين تخرجهم المعاهد العالية في ليتوانيا ٨٠٠ مهندس في العام ، ومع ذلك فالصناعة تقدر على استيعاب عـدد اكبر باستمرار . لقد زالت البطالة منذ زمن بعيد .

وبكلمة ، على المرء ان يكون على نصيب من الوقاحة لكي يتباكى على مصير جمهوريات البلطيق ، اثناء « اسبوع الامم المضطهدة » ، ولكي يخفي عن الشغيلة الانجازات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية الهائلة التي حققتها لتونيا وليتوانيا واستونيا السوفياتية .

ان تدخل الاوساط الرجعية الاميركية في الشؤون الداخلية لجمهوريات البلطيق يثير في هذه البلدان اشمئزازا عميقا . وقـد اعلن المؤرخ الشهير جيوزاس زيوغزدا ، نائب رئيس اكاديمية العلوم في جمهورية ليتوانيا الاشتراكية السوفياتية ، بان « كل انسـان عاقل يفهم الدوافع الحقيقية للتطبيل الـذي يضج بـه الكونغرس الاميركي حول ما يدعونه « معضلة بلدان البلطيق » . ان اعضـاء الكونغرس يجهدون لحرف انتباه الراي العـام العـالمي عن نتـائج سياستهم الامبريالية في فيتنـام وفي جمهورية الدومينيك ، وعن التمييز العنصري الاميركي المنفلت من عقاله . انها طريقة بالية من طرق اعداء الحرية والاستقلال » .

ليس سوى الحقـد الاعمى على حريـة الشعوب ، وشراسة

الرجعيين الذين فقدوا امتيازاتهم، بامكانهما اختلاق خرافة «اضطهاد» جمهوريات البلطيق من قبل الاتحاد السوفياتي . وفي الحقيقة ، تلعب الاشتراكية دورا كبيرا في تقدم الامم الصغيرة ، كما اثبت ذلك بصورة بديهية مثال جمهوريات البلطيق .

ان شعوب العالم الذين وعوا النظرية العلمية والعملية لشعوب الاتحاد السوفياتي في مضمار مسألة القوميات ، يتبين لهم بان الاشتراكية هي النهوض والسعادة ، هي الاخوة والتعاون بين كل الشعوب والامم .

فهرس

منشورات وكالة أنباء نوفوستي

« الانباء السوفياتية »

ملحق العدد ٤٢ – ٥ كانون الاول ١٩٦٦